الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثالث | 2022

خلال "ملتقى دبي للميتافيرس"

وزارة الاقتصاد تفتتح مقرها الجديد في الميتافيرس

أعلن معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، اليوم عن إطلاق مقر لوزارة الاقتصاد في قطاع الميتافيرس الذي يوفر فرصاً لا محدودة في الواقع الافتراضي والعالم الرقمي.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في جلسة رئيسية بعنوان « الميتافيرس والاقتصاد: فرص واعدة لتطبيقات الميتافيرس» ضمن فعاليات «ملتقى دبي للميتافيرس» الذي تنظمه مؤسسة دبي للمستقبل.

وأكد معاليه أن دولة الإمارات لديها كافة مقومات البنية التحتية المادية والرقمية المتقدمة التي تمكنها من تفعيل فرص الاقتصاد الرقمي وأن تصبح مركزاً عالمياً لتقنيات المستقبل.

وشارك في هذه الجلسة أيضاً كل من بشار كيلاني المدير التنفيذي في إكسنتشر الشرق الأوسط، ومارك زالسكي العضو المنتدب والشريك في «بي سي جي ديجيتال فنتشرز».

وقال معالي عبد الله بن طوق: «إن دولة الإمارات قطعت شوطاً كبيراً في دعم وتمكين قطاعات اقتصاد المستقبل القائمة على المعرفة والابتكار والذكاء الاصطناعي، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية الداعمة للنموذج الاقتصادي الجديد للدولة خلال الخمسين المقبلة، حيث يمثل عالم الميتافيرس أحد أبرز تطبيقات تكنولوجيا المستقبل».

وأضاف: «أدركت دولة الإمارات انطلاقاً من الرؤية الاستشرافية لقيادتها أهمية هذا القطاع الجديد ودوره في صياغة ملامح اقتصاديات المستقبل، حيث أطلقت الدولة خلال المرحلة الماضية العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الرائدة لتنمية الفرص والاستثمارات في هذا القطاع الحيوي».

وأشار معالي بن طوق إلى أنه من المتوقع أن يصل حجم السوق العالمي لصناعة الميتافيرس إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 43.3%، مؤكداً أن دولة الإمارات لديها رؤية واضحة في هذا الاتجاه وتمتلك جميع المقومات التنافسية بما فيها البنية التحتية المتقدمة، والكوادر البشرية المبدعة في مجالات التكنولوجيا المتنوعة، لكي تصبح واحدة من بين أكبر 10 اقتصادات مساهمة في صناعة الميتافيرس وأن تكون مركزاً عالمياً رائداً للاستثمار في هذا النشاط المستقبلي..

وأوضح معاليه أن النموذج الاقتصادي الجديد لدولة الإمارات، المبني على الابتكار والتعاون، يهدف إلى تمكين الكفاءات والمواهب والاستثمار في القدرات المستقبلية وتوفير التعليم في مجال الميتافيرس بما يضمن ريادة مستدامة لدولة الإمارات وأن تصبح مركزاً لتطوير تقنيات وتطبيقات رائدة لشبكة الويب 3.0.

تقرير خاص

وشدد معاليه على أن المواهب والكفاءات تلعب دوراً محورياً في بناء اقتصادات متنوعة مستدامة قائمة على الابتكار والتطوير المستمرين وتبني التكنولوجيا الحديثة، ولفت إلى أن دولة الإمارات انتقلت برؤية قيادتها خلال السنوات العشرين الماضية من الحكومة الإلكترونية إلى الذكية إلى الرقمية، وهي تدعم القطاع الخاص بتوفير بنية تحتية عالمية المستوى.

وعرض خليفة الجزيري الشحي، مستشار وزارة الاقتصاد لشؤون الميتافيرس والواقع الممتد، أمام المشاركين في الجلسة تجربة الميتافيرس الخاصة بالوزارة والعنوان الثالث لها في عالم الميتافيرس، والذي يشكل توأمة رقمية متكاملة لمبنى الوزارة في الميتافيرس، ويضم أيضاً أماكن مخصصة للتفاعل مع المتعاملين وتعريفهم بخدمات الوزارة، بالإضافة إلى مدرج افتراضي متكامل لعقد الفعاليات الافتراضية، ومنطقة مخصصة لتوقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الوزارة وشركائها، بالإضافة إلى قاعة اجتماعات افتراضية خاصة بالاجتماعات المنعقدة عبر الميتافيرس.

وأكد بشار كيلاني خلال الجلسة أن المنطقة التي يشكل الشباب 70% من تركيبتها السكانية فيها الكثير من الفرص لاقتصادات المستقبل والميتافيرس، لافتاً إلى أن دولة الإمارات تمتلك إحدى أفضل البنى التحتية التكنولوجية والرقمية المتقدمة على مستوى العالم، مشدداً على أهمية وجود أطر تنظيمية عالمية للاقتصاد الجديد وتطبيقات الميتافيرس، ومواصلة تطوير البنى التحتية المتقدمة، ومن ثم الاعتماد على المواهب والكفاءات؛ لا سيما الشابة منها.

وأشار كيلاني إلى أن دولة الإمارات ستكون وجهة تجارب عالمية غامرة في قطاع الميتافيرس، فيما تنتقل حكومات المستقبل من إنترنت الأشياء إلى إنترنت الأماكن، لافتاً إلى أهمية التوأمة الرقمية في توفير فضاءات جديدة لأفكار وابتكارات وإبداعات الميتافيرس مستقبلاً.

بدوره اعتبر مارك زالسكي أن النمو غير المسبوق في قطاع الميتافيرس، والأكثر مساهمة فيه ومتابعة له هم جيل الإنترنت من الشباب الذين يستفيدون اليوم من انخفاض تكاليف التكنولوجيا إلى حد بعيد، وأكد زالسكي أن دبي ودولة الإمارات ناجحة في مجال تمكين المواهب، وتطوير المهارات، واستقطاب الكفاءات، وتوفير البنية التحتية للشركات والمشاريع الناشئة.

ولفت زالسكي إلى أن الشركات الكبرى بحاجة لدخول عالم الميتافيرس، معتبراً أن الشركات والمشاريع الصغيرة والريادية والناشئة ستكون الأسرع في تبني تقنيات القطاع والاستفادة من إبداعها ومرونتها لاغتنام فرصه.

ونبّه إلى أهمية أن يسارع الجميع لدخول هذا القطاع المستقبلي والاستفادة من فرصه.

ويعد ملتقى دبي للميتافيرس أول حدث من نوعه منذ إطلاق سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل، استراتيجية دبي للميتافيرس في يوليو 2022.

وتهدف الاستراتيجية إلى ضخ 4 مليارات دولار إضافية في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، ودعم 40 ألف وظيفة افتراضية بحلول عام 2030 واستقطاب 1000 شركة متخصصة في تقنيات البلوكتشين والميتافيرس لتحويل دبي إلى واحدة من أكبر 10 اقتصادات للميتافيرس في العالم.

مقال

الجسر التجاري الجنوبي-الجنوبي يُدشن عمله بتوقيع الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإندونيسيا

بقلم معالي عبدالله بن طوق المري
وزير الاقتصاد

وقعت دولة الإمارات وجمهورية إندونيسيا اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة من شأنها زيادة حجم التجارة البينية إلى 10 مليارات دولار سنوياً في غضون خمسة أعوام مقبلة، كما تُدشن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين للممر التجاري الجنوبي-الجنوبي وتسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للاقتصاد الآسيوي. وهي ثالث اتفاقية من نوعها توقعها الدولة بعد كل من الهند وإسرائيل، ولكنها أول اتفاقية تُبشر بإطلاق العنان للإمكانات الكامنة للاقتصاد الإسلامي، حيث تُعد إندونيسيا واحدة من أكبر أسواق العالم فيما يتعلق بمنتجات وخدمات الحلال.

إضافة إلى ذلك، فإن إندونيسيا هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا . ومع ضم هذه الاتفاقية إلى كل من اتفاقية الشراكة مع الهند، ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان ويمثل المسلمون شريحة مهمة منهم، إلى جانب تركيا – التي أحرزنا معها تقدمًا كبيراً ومن المنتظر التوقيع خلال الفترة المقبلة– فستكون أمامنا سوق مفتوحة تعدادها أكثر من 1.7 مليار مستهلك– أي أكثر من خمس سكان العالم. وتلك الدول تتمتع بنمو سكاني قوي، خاصة على صعيد الطبقة الوسطى، وهو ما يخلق كماً هائلاً من الفرص التجارية والاستثمارية ولاسيما على صعيد الأنشطة والمجالات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي والمنتجات الحلال التي تشهد طلبا متزايدا في تلك الأسواق.

إذ يمثل الاقتصاد الإسلامي اليوم أحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، ومن المتوقع أن تصل قيمته إلى 3.2 تريليون دولار بحلول عام 2024. ويرجع ذلك إلى النمو المتزايد لعدد السكان المسلمين، والذي يُقدر أن تصل نسبتهم إلى ما يقرب من 30 في المائة من سكان العالم بحلول منتصف القرن الحالي أي ما يعادل 2.6 مليار نسمة، وبطبيعة الحال فإن النمو المتسارع لهذا السوق الاستهلاكي الواعد يُقابله زيادة في حدة المنافسة على توفير السلع والخدمات المرتبطة به.

وباعتبار أن دولة الإمارات واندونيسيا من الدول الإسلامية وتتمتعان بتاريخ تجاري قوي مبني على مفترق طرق تجارية إقليمية، فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تم توقيعها بين الإمارات وإندونيسيا، تعكس مصالحنا وقيمنا وطموحاتنا المشتركة، وسوف تُحقق هذه الاتفاقية ميزة تنافسية للبلدين بالقطاعات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال تسهيل الاستثمار والتمويل والتجارة في السلع والخدمات التي تساهم في تطوير هذا الاقتصاد الواعد.

مقال

لقد جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر متلقي للاستثمارا الأجنبي المباشر على صعيد العالم الإسلامي خلال العام الماضي، حيث سجلت الدولة أعلى نسبة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهو ما يترجم المكانة التي تتمتع بها كوجهة عالمية آمن ومستقرة وجاذبة للأعمال وتحظى بثقة المستثمرين. كما أن توافر بنية تحتية عالمية المستوى بالدولة وشبكة علاقات تجارية نشطة مع مختلف أسواق العالم عن طريق البر والبحر والجو، ما يجعل من دولة الإمارات بوابة مثالية لوصول السلع والبضائع الإندونيسية إلى ملايين المستهلكين الجدد. وبالمقابل فإن المصدرين بالدولة سيستفيدون من إزالة قيود سلاسل التوريد وإنشاء شبكات جديدة لتدفق الخدمات والمنتجات الحلال إلى السوق الأسيوي بدءا من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وصولا إلى الأغذية والملابس وغيرها من الفرص غير المسبوقة في هذا الاقتصاد سريع النمو.

هذه الفرص كانت سبباً ضمن أسباب أخرى عديدة جمعتنا في جاكرتا العام الماضي لبدء محادثات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، والتي تكللت بالنجاح مع توقيع الاتفاقية الأسبوع الماضي بأبوظبي، وبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وفخامة جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا.

إن هذه الاتفاقية ترتكز على أساس قوي من التعاون الاقتصادي، وقد سجلت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين زيادة تصل إلى 44 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري، ومن المرجح أن تسجل أرقام التجارة البينية بنهاية العام 2022 معدلات نمو تفوق أرقام ما قبل الجائحة العالمية.

وعلى صعيد الاستثمارات، فإن الأرقام الحالية تُشير إلى استثمار إندونيسيا أكثر من 10 ملايين دولار في دولة الإمارات حتى نهاية 2019، فيما بلغت الاستثمارات الإماراتية في إندونيسيا ما يصل إلى 176 مليون دولار. ولكن هذه الأرقام ستشهد قفزة نوعية خلال المرحلة المقبلة في ضوء تعهد دولة الإمارات لاستثمار 10 مليارات دولار في هيئة الاستثمار الإندونيسية الجديدة، والتي ستعمل هذه الاتفاقية على تسريع هذه المشاريع في القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. كما ستشجع التعاون المستقبلي في السياحة وريادة الأعمال والرعاية الصحية والتكنولوجيا النظيفة والمتجددة.

وبينما تواصل دولة الإمارات بناء اقتصاد رقمي طموح من خلال تطوير المدن الذكية واعتماد البلوك تشين وطرح خدمات الجيل الخامس والتركيز بشكل أكبر على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، يمكننا العمل مع إندونيسيا على تحقيق تقدم تكنولوجي سريع. وستستفيد صناعات التخزين والخدمات اللوجستية فيها على وجه الخصوص من الخدمات الرقمية التي يمكن لشركاتنا تقديمها. ويمكن أيضًا تحقيق مكاسب في الأتمتة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والطباعة ثلاثية الأبعاد.

إن توقيع الاتفاقية هو بداية لمرحلة جديدة من التعاون، وسوف نعمل على سرعة تنفيذها، ونأمل قبل الاجتماع القادم الذي سيجمع قادة البلدين في نوفمبر خلال القمة السابعة عشرة لمجموعة العشرين في بالي، أن تكون هذه الاتفاقية قد دخلت موضع التنفيذ.

سنواصل حوارنا مع القطاع الخاص لتحفيزهم على الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاتفاقية ومثلما فعلنا في اتفاقيتي الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وكل من الهند وإسرائيل، فإن جهودنا لن تتوقف، وسنواصل العمل لتعزيز مكانة دولة الإمارات كبوابة عالمية للسلع والخدمات. وجسراً يربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ويدفع عجلة النمو الاقتصادي والعمل على توظيف الجيل التالي من التكنولوجيا الرقمية لخلق فرص نمو جديدة.

إن فتح الممر التجاري الجنوبي–الجنوبي، وبناء طريق تجاري جديد باستخدام التكنولوجيا الرقمية، سيسهل على المستوردين والمصدرين الإماراتيين ممارسة الأعمال التجارية مع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، بالتزامن مع استمرار جهود التعافي والانتقال إلى الخطوة التالية من النمو العالمي.

أكثر من 3 مليارات درهم حجم التبادل التجاري بين الإمارات وبولندا في النصف الأول من عام 2022

بلغ إجمالي الاستثمارات الإماراتية المباشرة في بولندا نحو 736 مليون درهم (208 مليون دولار)، والتي ترتكز في قطاعات الطيران والسياحة والإلكترونيات والسيارات والصناعات الغذائية والعلوم والتكنولوجيا، بينما بلغ إجمالي الاستثمارات البولندية المباشرة في الإمارات نحو 345 مليون درهم (94 مليون دولار)، وشملت هذه الاستثمارات قطاعات العقارات والتكنولوجيا والعلوم والتقنيات الحديثة وتجار التجزئة.

وتعد دولة الإمارات من أكبر الشركاء التجاريين لبولندا في المنطقة، حيث بلغ حجم التجارة البينية غير النفطية بين البلدين قرابة 3 مليارات درهم خلال النصف الأول من العام 2022، محققاً نمواً قدره 22%، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، بينما بلغ حجم التجارة البينية غير النفطية بين البلدين نحو 5.3 مليار درهم خلال العام 2021، محققاً نمواً بنسبة 12% مقارنة بعام 2020".

إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي الصادرات الإماراتية غير النفطية لبولندا نحو 506 ملايين درهم خلال عام 2021، بنسبة نمو قدرها 64% مقارنة مع عام 2020، في حين بلغ إجمالي الصادرات الإماراتية غير النفطية للسوق البولندي نحو 242 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2022، بنسبة نمو 13% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

ووصل إجمالي إعادة التصدير الإماراتي لبولندا قرابة 415 مليون درهم خلال العام الماضي، بنسبة نمو 67% مقارنة بعام 2020، وحقق إعادة التصدير الإماراتي للأسواق البولندية نحو 250 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2022، بنسبة نمو 105% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

واتفقت حكومة دولة الإمارات وجمهورية بولندا في سبتمبر 2022 على برنامج تعاون اقتصادي مشترك يتضمن مسارات للشراكة وتنمية الأعمال التجارية والاستثمارية المتبادلة خلال المرحلة المقبلة، والتعاون على المستويين الحكومي والخاص في المجالات والقطاعات ذات الأولوية على الأجندة الاقتصادية للبلدين، ومن أبرزها الأمن الغذائي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة والزراعة والنقل والسياحة والفضاء. كما تضمن البرنامج تقديم برامج وتسهيلات تسهم في تسريع نمو الشركات الناشئة وتوفير الحوافز والفرص للمستثمرين والمصدرين من الجانبين بما يدعم نمو وتنوع المشاريع وأنشطة التبادل التجاري بين البلدين.

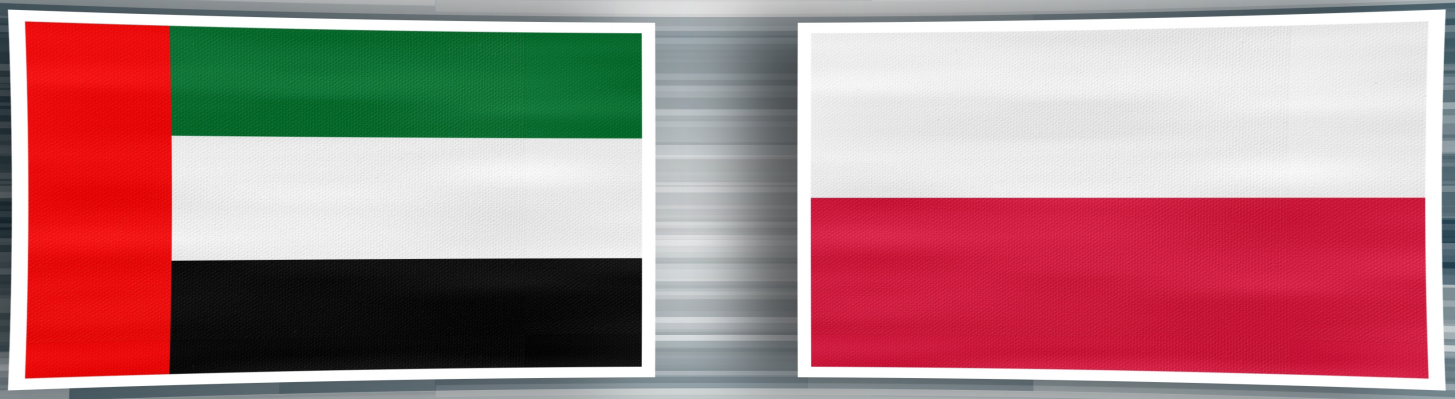

بن طوق: الإمارات تُؤسس لمرحلة جديدة من النمو المستدام قائمة على الانفتاح والمرونة والسياسات الاستباقية

الشرفاء: أبوظبي تعزز الاقتصاد الدائري والذكي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في بيئة استثمارية جذابة تتيح الفرص للنمو

وزير الاقتصاد يستعرض أمام مجتمع الأعمال الأمريكي فرص الاستثمار في 5 قطاعات ذات أولوية وهي الطاقة المتجددة والصناعة والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة

4 مليار دولار حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والولايات المتحدة خلال النصف الأول من 2022 بنسبة نمو 31%.

34% حصة الإمارات من الصادرات الأمريكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي في 2021.. و25% من إجمالي تجارة الدول العربية مع أمريكا خلال العام نفسه.

33 مليار دولار رصيد الاستثمارات الإماراتية بأمريكا حتى نهاية عام 2021 .. و4.6 مليار دولار رصيد الاستثمارات الأمريكية بالإمارات

منتدى "سولت" شهد حضوراً دولياً كبيراً ضم أكثر من 2500 مشارك من مسؤولين ورجال أعمال من مختلف أنحاء العالم

ركزت أجندة المنتدى هذا العام على 6 مواضيع رئيسية: الاستثمارات في القطاعات الجديدة والعملات المشفرة والتكنولوجيا المالية والرعاية الصحية والبنية التحتية والاستدامة

شارك معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، ومعالي محمد الشرفاء، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، في جلسة حوارية بعنوان "نمو الإمارات نحو بيئة جديدة من الاستثمار" ضمن جلسات منتدى "سولت" لريادة الأعمال والاستثمار، الذي عقد في ولاية نيويورك الأمريكية مؤخراً، وشهد حضوراً دولياً كبيراً يضم أكثر من 2500 مشارك من المسؤولين ورواد الأعمال والمستثمرين من كافة أنحاء العالم.

وركز المؤتمر في دورته هذا العام على 6 مواضيع رئيسية تشمل الاستثمارات في القطاعات الجديدة والعملات المشفرة والتكنولوجيا المالية والرعاية الصحية والبنية التحتية والاستدامة.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري إن دولة الإمارات وضعت هدفاً طموحاً للخمسين عاماً المقبلة، للانتقال نحو نموذج تنموي جديد أكثر انفتاحاً على العالم وأكثر تطوراً وقائم على التكنولوجيا المتقدمة وأصحاب المواهب والإبداع والأفكار الناشئة، بما ينسجم مع رؤية قيادتها الرشيدة للمستقبل ومحددات مئوية الإمارات 2071.

وتابع معاليه أن تبني هذا النموذج الجديد يتطلب تطويراً متكاملاً للسياسات الاقتصادية بالتعاون والشراكة فيما بين الحكومة وقطاع الأعمال، للتعامل مع المفاهيم الاقتصادية الجديدة وسبل تنظيمها مثل العملات المشفرة والفضاء الرقمي وثورة البيانات والذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير شكل وطبيعة الشراكات على صعيد الحكومة والقطاع الخاص وكذلك على صعيد العلاقات فيما بين الدول وذلك لإرساء مسارات مستدامة قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

وخلال مداخلته في الجلسة الحوارية التي أدارها داني سيبرايت، رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، استعرض وزير الاقتصاد عدداً من أبرز المبادرات والتعديلات التشريعية التي تبنتها الدولة خلال الفترة الماضية والتي من شأنها إحداث نقلة نوعية في بيئة ريادة الأعمال ومناخ الاستثمار بالدولة ومن بينها تعديلات قانون الشركات التجارية وإتاحة حرية التملك للمستثمر الأجنبي في أغلب القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى جانب تعديل ومراجعة عدد من القوانين المرتبطة بتحسين تنافسية بيئة الأعمال بالدولة مثل قانون الإفلاس وقانون المعاملات التجارية ووقف تجريم الشيكات وتطوير القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والملكية الصناعية وذلك إلى جانب تطوير منظومة الإقامة والتأشيرات لتعزيز قدرة الدولة على استقطاب واستبقاء المواهب والكفاءات ورواد الأعمال.

كما تحدث بن طوق عن جهود الدولة في تطوير بيئة قادرة على احتضان وتنمية الفرص بقطاعات الاقتصاد الجديد في مجالات النمو الأخضر والاقتصاد الدائري والطاقة النظيفة والصناعات القائمة على التقنيات التكنولوجية المتقدمة، وهو ما يخلق فرصاً متنوعة وجديدة أمام الاستثمارات الأجنبية بالدولة، وحدد معاليه 5 قطاعات رئيسية تفتح آفاقاً واسعة أمام الاستثمارات الأجنبية بالدولة المرحلة المقبلة وهي الطاقة المتجددة والصناعة والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. ودعا معاليه رجال الأعمال والمستثمرين من الولايات المتحدة ووفود الدول الأخرى المشاركة في أعمال المنتدى إلى الاطلاع على فرص الاستثمار بدولة الإمارات وأن يكونوا جزءاً من النموذج التنموي الجديد للدولة خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض معالي محمد الشرفاء، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، رؤية إمارة أبوظبي وفرص الاستثمار فيها والتسهيلات والحوافز الجديدة التي أطلقتها خلال الفترة الماضية، والمشاريع الجديدة وفرص الشراكة مع مجتمع الأعمال الأمريكي خلال المرحلة المقبلة.

وقال معالي الشرفاء: «تأتي مشاركتنا في منتدى «سولت» ضمن مساعي دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، لتعزيز العلاقات مع أبرز الشركاء التجاريين، وإطلاع مجتمع الاستثمار العالمي بالمستجدات في قطاع الأعمال في أبوظبي».

وأضاف معاليه: «تُركز أبوظبي على تعزيز النمو المستدام في اقتصاد المعرفة والابتكار؛ خاصة القطاعات التي تتميز بفرص نمو أعلى، بما في ذلك التقنيات الزراعية والتكنولوجيا المالية والرعاية الصحية والصناعة الدوائية، والطاقة، والسياحة، وتقنية المعلومات. ومؤخراً أطلقت الإمارة استراتيجية أبوظبي الصناعية التي تستهدف مضاعفة حجم القطاع إلى 172 مليار درهم بحلول 2031 عبر استثمار 10 مليارات درهم في برامج تركز على ترسيخ الاقتصاد الدائري والذكي، وتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في ظل بيئة استثمارية جذابة تتيح الفرص للشركاء والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم».

وأكد معالي الشرفاء أن توجه أبوظبي نحو إطلاق استراتيجية للبلوك تشين والأصول المشفرة في منظومة آمنة وشفافة يأتي تتويجاً للنجاحات التي حققتها في مجال التكنولوجيا المالية، داعياً مجتمع الاستثمار والأعمال للاستفادة من الفرص الواسعة التي تتيحها الإمارة»

العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة

تشهد العلاقات الإماراتية الأمريكية نمواً متواصلاً، حيث تُمثل دولة الإمارات الشريك التجاري الأول خليجياً بالنسبة لصادرات أمريكا خلال عام 2021 مستحوذة على 34% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى مجموع دول مجلس التعاون الخليجي، فيما جاءت الدولة في المرتبة الثانية بالنسبة لإجمالي حجم التجارة الخارجية بين أمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العام نفسه.

وعلى صعيد الدول العربية، تُعد دولة الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري عربي لأمريكا، حيث استحوذت على 25% من إجمالي تجارة مجموعة الدول العربية مع أمريكا خلال عام 2021.

وتأتي أمريكا في المرتبة الرابعة عالمياً بالنسبة لتجارة الإمارات غير النفطية مع العالم خلال عام 2021.

وسجلت التجارة الخارجية الثنائية غير النفطية بين الإمارات وأمريكا خلال النصف الأول من العام الجاري (2022) نمواً يصل إلى 31% عن الفترة نفسها من العام 2021، بقيمة إجمالية تبلغ 14.41 مليار دولار، من بينها 1.6 مليار دولار صادرات وطنية غير نفطية إلى أمريكا بنسبة نمو تصل إلى 24% عن الفترة ذاتها من عام 2021.

وعلى صعيد الاستثمارات المتبادلة، حلت أمريكا في المرتبة السابعة من بين دول العالم بالنسبة للرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات حتى مطلع عام 2021، بحجم استثمارات يصل إلى 4.6 مليار دولار، مسجلة نسبة نمو 14% مقارنة بذات الفترة من العام السابق.

وتنوعت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دولة الامارات لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية ومن أبرزها الصناعة وقطاع السيارات والخدمات المالية والتأمين والتعدين والتطوير العقاري والنقل والتخزين والتعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الصحية والأغذية وغيرها.

وقد بلغ رصيد الاستثمارات الإماراتية المباشرة التراكمية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يصل إلى 33.1 مليار دولار حتى نهاية عام 2021 مقابل 31.6 مليار دولار حتى نهاية عام 2020 بنمو سنوي بلغ 5%. واستحوذت دولة الإمارات على (50%) أي نصف رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى أمريكا من دول الشرق الأوسط حتى نهاية عام 2021.

وترتكز الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة على قطاعات حيوية من بينها النفط والغاز والاستثمار في التطوير العقاري والرعاية الصحية والاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتجارة الجملة والتجزئة والتجارة الإلكترونية والقطاع المالي وإدارة الفنادق ومجال بناء السفن وإدارة الموانئ البحرية والاستثمار في مجال الحاويات، وصناعة الألمنيوم ومجال الخدمات الجوية الشاملة، والسياحة والسفر وصناعة الأسمدة وصناعة الأغذية وغيرها من القطاعات الحيوية.

وتأتي مشاركة دولة الإمارات في المنتدى ضمن زيارة رسمية لوفد اقتصادي رفيع المستوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة معالي عبد اللّه بن طوق المري وزير الاقتصاد، ومعالي محمد علي الشرفاء، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية– أبوظبي، وسعادة عبد العزيز النعيمي الوكيل المساعد لقطاع تنظيم الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد، والسيد/ محمد ناصر الزعابي، الرئيس التنفيذي لمنصة «إنفستوبيا» العالمية للاستثمار، وعدد من كبار المستشارين.

وعلى هامش المشاركة في أعمال منتدى «سولت»، عقد وفد الدولة عدداً من اللقاءات مع رواد الأعمال والمستثمرين بالولايات المتحدة، لبحث آفاق التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز على القطاعات والأنشطة المرتبطة بالابتكار والخدمات الرقمية والتكنولوجيا المالية المتقدمة.

وزير الاقتصاد في حوار مع "وام":
كلمة رئيس الدولة لشعب الإمارات أرست التوجهات الاستراتيجية لمسيرة التنمية الاقتصادية وعززت تنافسيتها

بن طوق:

- الاقتصاد الوطني بدأ مرحلة جديدة من النمو المستدام.. أنجزنا خطة التعافي الاقتصادي.
- تقديرات نمو الناتج المحلي لعام 2022 تتجاوز الـ 5%.
- جميع جهود وخطط التطوير هدفها المواطن أولاً.
- الإمارات حققت نمواً اقتصادياً خلال 2021 فاق التوقعات.
- خطط مدروسة لاحتواء أية زيادات غير مبررة بأسواق الدولة.
- الإمارات مؤهلة لأن تكون الوجهة الأولى للشركات العائلية في المنطقة.
- صادراتنا الوطنية غير النفطية سجلت نمواً أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة بنسبة 47%.. والربع الأول من العام الجاري سجل نمواً بنسبة 17%.
- مبادرات المرحلة ارتكزت على تمكين الاقتصاد الجديد.. فتح مزيد من الأسواق الخارجية.. تنشيط السياحة.. استقطاب واستبقاء الكفاءات.. وتحفيز الابتكار.
- 3 اتفاقيات شراكة اقتصادية حررت تجارتنا الخارجية مع أسواق تضم 1.6 مليار مستهلك.. وتضيف نحو 16 مليار دولار في الناتج المحلي خلال 10 سنوات.
- منظومة التشريعات الاقتصادية في تطور مستمر لترسيخ مكانة الدولة موطناً آمناً ومستقراً للمال والأعمال والمواهب.
- 19.2 مليون نزيل بالمنشآت الفندقية السياحية خلال عام 2021.. و53% نمواً في عدد النزلاء بالمنشآت السياحية خلال الربع الأول من 2022.

أكد معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، أن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» أرسى خلال كلمته المهمة لشعب الإمارات توجهات استراتيجية لمسيرة التنمية الاقتصادية في الدولة خلال المرحلة المقبلة من خلال تعزيز الانفتاح على العالم وترسيخ مبادئ التعاون القائم على احترام المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة المتبادلة وتعزيز مرونة واستدامة الاقتصاد الوطني بمشاركة القطاع الخاص.

وقال معاليه – في حوار خاص مع وكالة أنباء الإمارات «وام» بمناسبة الإعلان عن إنجاز خطة التعافي الاقتصادي وبدء الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة من النمو المستدام – إن التجارة الخارجية رافد رئيسي للاقتصاد الوطني وإحدى ركائز قوته وتنافسيته حيث تمتلك الإمارات شبكة واسعة من الخطوط البحرية والجوية والبرية تربطها مع أكثر من 400 مدينة رئيسية في مختلف أرجاء العالم وهو ما يجعلها محورا تجاريا رئيسيا ومركزا إقليميا للخدمات اللوجستية.

وفيما يلي نص الحوار...

أكدت كلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» الأهمية الاستراتيجية لاقتصاد دولة الإمارات.. ما هي خطط الوزارة لترجمة كلمة سموه بما يعزز مكانة الإمارات عالمياً؟

وضع صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» ركائز مواصلة ريادة الإمارات إقليمية ودوليا وأكدت كلمة سموه المهمة نهج دولة الإمارات الثابت في تبني نموذج تنموي وإنساني يضع احتياجات مواطني الدولة أولا ويوفر لجميع المقيمين البيئة الأفضل للعيش والعمل والتعلم.

لقد أرسى سموه التوجهات الاستراتيجية لمسيرة التنمية الاقتصادية للدولة خلال المرحلة المقبلة من خلال تعزيز الانفتاح على العالم وترسيخ مبادئ التعاون القائم على احترام المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة المتبادلة والتأكيد على أهمية القطاع الخاص شريكا رئيسيا في مسيرة التنمية والنظر إلى قطاعات اقتصادية جديدة تخدم التوجهات المستقبلية وتُعزز من مرونة واستدامة الاقتصاد الوطني وأن يكون اقتصاد دولة الإمارات أكثر تنوعاً وأكثر مرونة واستدامة وأكثر توافقاً مع اتجاهات المستقبل.. وهذه هي معالم النموذج الاقتصادي الجديد للدولة.

وتواصل وزارة الاقتصاد بالتعاون مع جميع شركائها وفق رؤية صاحب السمو رئيس الدولة جهودها لتطوير أفضل منظومة تشريعات اقتصادية تواكب المستقبل وتعمل على تحفيز نماذج الأعمال الجديدة المرتبطة بقطاعات الاقتصاد الجديد مثل الفضاء والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية المتقدمة والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة واستقطاب أفضل المواهب في القطاعات الاستراتيجية وتوفير بيئة حاضنة للمبدعين وجاذبة للمشاريع الريادية مع مواصلة توسيع شراكاتنا الاستثمارية مع العالم وفق رؤية أكثر تنوعاً وانفتاحاً وترسيخ مكانة الإمارات إحدى أهم الوجهات السياحية المستدامة في المنطقة والعالم وتنفيذ سياسات اقتصادية وتنموية تُعزز من مقومات النمو الأخضر والمستدام.

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» أن الاقتصاد هو السبيل الأمثل للسلام والازدهار.. ورأينا الإمارات توقع 3 اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة ما العائد الاقتصادي المتوقع لتلك الاتفاقيات وماهي خططكم لتعزيز الشراكات الخارجية؟

إن التجارة الخارجية رافد رئيسي للاقتصاد الوطني وإحدى ركائز قوته وتنافسيته ونواصل العمل على الحفاظ على ريادة الدولة الإقليمية والعالمية وموقعها في قلب حركة التجارة الدولية حيث تمتلك الإمارات شبكة واسعة من الخطوط البحرية والجوية والبرية تربطها مع أكثر من 400 مدينة رئيسية في مختلف أرجاء العالم، وهو ما يجعلها محورا تجاريا رئيسيا ومركزا إقليميا للخدمات اللوجستية.

هذه المكانة المتميزة تُترجمها أرقام التجارة الخارجية والتي شهدت نموا خلال العام 2021 يصل إلى 27 % عن العام 2020 ونحو 11% مقارنة مع معدلات ما قبل الجائحة لعام 2019 وبقيمة ما يقرب من 1.9 تريليون درهم.

كما سجلت الصادرات الوطنية غير النفطية نموا بنسبة 47.3% عن معدلات ما قبل الجائحة وبقيمة تصل إلى 354 مليار درهم في العام 2021 في حين شهدت الصادرات الوطنية نموا يصل إلى 17% خلال الربع الأول من العام 2022.

هذه المؤشرات تُثبت أن دولة الإمارات بموقعها الجغرافي وبنيتها التحتية وسياستها التجارية، تُعد المركز الأكثر حيوية ونشاطا للتجارة والأعمال على مستوى المنطقة وضمن أهم المحاور والممرات التجارية الحيوية على خريطة التجارة العالمية.

اليوم في ظل ما يشهده العالم من تحديات سلاسل التوريد، وارتفاع التضخم فضلا عن الأوضاع الجيوسياسية فإن دولة الإمارات تؤمن بأن التجارة الحرة والمفتوحة والقائمة على قواعد واضحة تظل أفضل وسيلة لتحفيز النمو والتنمية المستدامة.

ويعد برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الذي جرى الإعلان عنه ضمن مشاريع الخمسين في سبتمبر الماضي عاملاً محورياً في جهود الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل كونه يفتح أسواقاً جديدة للمصدرين الإماراتيين ويؤمّن سلاسل التوريد ويعزز التدفقات الاستثمارية ويحفز نمواً اقتصادياً أكبر في المنطقة ويرسخ مكانة الإمارات مركزاً للتجارة العالمية والخدمات اللوجستية.

وتم إنجاز ثلاث اتفاقيات مع كل من الهند وإسرائيل وإندونيسيا.. كما أحرزنا تقدماً كبيرا في مفاوضتنا مع دول أخرى ومن المنتظر التوقيع معها خلال الفترة القليلة المقبلة.

الاتفاقيات الثلاث التي تم توقيعها تفتح لنا أسواقا تضم أكثر من 1.6 مليار مستهلك حول العالم وفي ضوء الفرص التي توفرها هذه الاتفاقيات الثلاث فمن المنتظر أن تؤدي إلى إضافة ما يصل إلى 16 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال السنوات العشر القادمة وزيادة الصادرات الإماراتية إلى تلك الأسواق بقيمة تتجاوز الـ 10 مليارات دولار خلال الفترة نفسها وتوقع أن تضيف حوالي 190 ألف فرص عمل تشمل أصحاب الكفاءات والمواهب والمهارات العالية.

واجه العالم تحديات اقتصادية متعددة خلال فترة جائحة كوفيد ١٩.. كيف تعامل الاقتصاد الوطني مع هذه الفترة وصولاً للتعافي وماهي توقعاتكم لمستويات النمو خلال ٢٠٢٢؟

إن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وجه في أغسطس من العام ٢٠٢٠ بإطلاق خطة التعافي والنهوض الاقتصادي لدولة الإمارات والتي ضمت ٣٣ مبادرة وانقسمت إلى ثلاث مراحل ويمكننا اليوم القول إننا أنجزنا خطة التعافي الاقتصادي وبدأنا مرحلة جديدة من النمو أكثر مرونة واستدامة قائمة على ريادة الأعمال والمواهب والصناعات التكنولوجية المتقدمة وتعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية وتمكين فرص الاستثمار في الاقتصادات الجديدة.

لقد قدمت دولة الإمارات من خلال تعاملها مع تداعيات الجائحة العالمية، نموذجا يحتذى عالميا وأثبتت الدولة قدرة عالية على تحقيق إدارة متوازنة بين الملفين الصحي والاقتصادي.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية تعافي الاقتصاد الوطني واستعادة معدلات نموه الإيجابية وبنسب تجاوزت توقعات المنظمات الدولية بعدما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة نموا بنسبة ٣,٨٪ بنهاية العام ٢٠٢١ فيما سجل الناتج المحلي غير النفطي للعام نفسه نموا بنسبة ٥,٣٪.

كما رفع مصرف الإمارات المركزي توقعات النمو للاقتصاد الوطني إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٢.

بالطبع يؤكد هذا التحديث عددًا من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على إدارة الجائحة العالمية وتخفيف القيود على القطاعات الاقتصادية وانتعاش أسعار النفط.

لكن يرجع ذلك أيضاً إلى التحولات التي شهدتها البيئة التشريعية المرتبطة بتنمية وتحفيز الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتي ارتكزت على تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي عبر تعديلات قانون الشركات التجارية والذي أحدث نقلة نوعية في البيئة الاستثمارية بالدولة من خلال السماح للأجانب بالتملك بنسب تصل إلى ١٠٠٪ وقانون المعاملات التجارية من خلال إلغاء تجريم الشيكات والذي بدأ تطبيقه يناير من العام الجاري وتعديلات قانون الإفلاس، وأيضا قوانين العمل والإقامة لاستقطاب الكفاءات والمواهب ورواد الأعمال، بالإضافة إلى سياسات تجارية ساهمت في توسيع الشراكات الاقتصادية العالمية، وترسيخ مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال، ووجهة مفضلة للمواهب والمبتكرين.

خلال السنوات العشر القادمة وزيادة الصادرات الإماراتية إلى تلك الأسواق بقيمة تتجاوز الـ 10 مليارات دولار خلال الفترة نفسها وتوقع أن تضيف حوالي 190 ألف فرص عمل تشمل أصحاب الكفاءات والمواهب والمهارات العالية.

أين يقع القطاع السياحي على خارطة القطاعات الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد؟ وما هي أبرز المؤشرات التي تعكس تطور هذا القطاع المهم؟

نجح القطاع السياحي بالدولة في تحقيق نتائج إيجابية وساهم في ذلك استقطاب إكسبو 2020 دبي أكثر من 24 مليون زائر خلال 6 أشهر، إلى جانب حملة «أجمل شتاء في العالم» بنسختيها الأولى والثانية والتي حققت نشاطاً غير مسبوق في السياحة المحلية.

وبلغت مساهمة السياحة الداخلية في الاقتصاد الوطني 23% من إجمالي عائدات القطاع السياحي مقابل 77% سياحة دولية، وذلك وفقا لأرقام عام 2019 ما قبل الجائحة، ومن هذا المنطلق تم إطلاق استراتيجية السياحة الداخلية لدولة الإمارات في 2020 والتي نسعى من خلالها إلى مضاعفة أرقام السياحة الداخلية وتحقيق توازن أكبر بين السياحة الداخلية والدولية بحلول العام 2030.

وأظهرت نتائج القطاع لعام 2021 أرقاما جيدة إذ استقطبت المنشآت الفندقية 19 مليون نزيل فندقي بنمو يزيد على 29% مقارنة بأعداد النزلاء لعام 2020 واستحوذت السياحة الداخلية على 58% من إجمالي عدد النزلاء مقابل 42% للنزلاء من خارج الدولة.. كما حققت المنشآت الفندقية في عام 2021 عوائد بقيمة 28 مليار درهم محققةً نمواً يصل إلى 70% مقارنة بعام 2020.

وتم خلال العام الماضي حجز أكثر من 75 مليون ليلة فندقية بزيادة 42% مقارنة بعام 2020، فيما بلغت نسبة الإشغال الفندقي 67%، علماً بأن هذه النسبة تمثل إحدى أعلى النسب المحققة في الوجهات السياحية الرائدة على مستوى العالم.. كما زاد عدد المنشآت الفندقية في الدولة خلال عام 2021 بنسبة 5% مقارنة بنظيرتها لعام 2020 ليبلغ 1144 منشأة.

وأظهرت مؤشرات الربع الأول من العام الحالي نموا كبيرا في الأرقام يؤكد تعافي هذا القطاع الحيوي بعدما سجل الربع الأول من العام 2022 نموا بنسبة 53% مقارنة بعام 2021، و10% مقارنة بما قبل الجائحة في 2019..

واستقطبت المنشآت الفندقية في الدولة نحو 6 ملايين زائر من بينهم 4 ملايين سائح دولي.

كما حققت المنشآت الفندقية إيرادات بقيمة 11 مليار درهم، بنسبة نمو 20% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 وسجلت هذه المنشآت العودة إلى العمل بكامل طاقتها الاستيعابية بنحو 200 ألف غرفة فندقية.

يشهد العالم تحديا عالميا متمثلا في ارتفاع أسعار السلع والتضخم.. ما هي خططكم لمواجهة هذه التحديات المحتملة؟

يشهد العالم اليوم عددا من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية والتي أثرت بشكل مباشر على خطوط التجارة ومناطق الإنتاج والزراعة وحركة سلاسل التوريد وهو ما أدى إلى اختلالات في العرض والطلب لأغلب السلع ومن ثم زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها.

لذا فإن أسباب ارتفاع الأسعار ترجع إلى عوامل خارجية ومن أجل ذلك تتعامل وزارة الاقتصاد مع هذا الملف من خلال مراعاة تحقيق التوازن بين مصلحة المستهلك في الحصول على السلع بأسعار مناسبة من جانب ومن جانب آخر ضمان استدامة الامدادات وتوافر السلع بالأسواق لأن ضمان الإمدادات هو أولوية وطنية تخدم سياسات الأمن الغذائي بالدولة.

واستقطبت المنشآت الفندقية في الدولة نحو 6 ملايين زائر من بينهم 4 ملايين سائح دولي.

كما حققت المنشآت الفندقية إيرادات بقيمة 11 مليار درهم، بنسبة نمو 20% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 وسجلت هذه المنشآت العودة إلى العمل بكامل طاقتها الاستيعابية بنحو 200 ألف غرفة فندقية.

وتتعاون وزارة الاقتصاد مع الدوائر الاقتصادية المحلية وغرف التجارة وأيضا مع الشركاء المعنيين من القطاع الخاص من الموردين لمختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الأساسية والمواد التي تدخل في عمليات الإنتاج لدراسة الارتفاعات العالمية في أسعار تلك المواد والتنسيق والعمل بصورة متكاملة للحد من تأثير أي ارتفاعات غير متحكم بها في أسعار تلك السلع عالمياً على المنتجات النهائية في أسواق الدولة.

وتعمل الوزارة أيضا على مواصلة البحث عن أسواق بديلة للمساهمة في توفير المنتجات بأسعار تنافسية، وتمثل في هذا الصدد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة أحد الأدوات المهمة التي سيكون لها تأثير إيجابي كبير على تنوع السلع وأسعارها في أسواق الدولة المرحلة المقبلة.

إن تعزيز منظومة حماية المستهلك في الدولة ووضع السياسات الكفيلة بذلك أولوية وطنية ونعمل من خلال الوزارة واللجنة العليا لحماية المستهلك على تطبيقها وتمكين الممارسات التجارية السليمة في الأسواق وضمان توافر وتنوع السلع الأساسية بكميات تلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في الدولة وتعزيز المخزون الاستراتيجي منها.

تتمتع دولة الإمارات ببيئة تشريعية اقتصادية جاذبة، ما أبرز التشريعات التي تعمل عليها الوزارة خلال الفترة الراهنة لدعم الاستثمار الأجنبي والمحلي؟

إن أهم ما يميز النموذج التنموي لدولة الإمارات مرونة البيئة التشريعية والعمل المستمر على تطويرها بما يواكب التغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية والتي تفرض العديد من التحولات على بيئة الأعمال.

وزارة الاقتصاد تُشرف على أكثر من 20 قانونا مرتبطا بالاقتصاد وبيئة الأعمال، بما تشمله من تشريعات خاصة بالشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والوكالات التجارية والمخزون الاستراتيجي والمنافسة ومكافحة الإغراق والمعاملات التجارية والتجارة الإلكترونية، وحماية المستهلك ومدققي الحسابات، ومواجهة جرائم غسيل الأموال إلى جانب قوانين الملكية الفكرية المرتبطة بحقوق المؤلف والملكية الصناعية والعلامات التجارية.

وحالياً وصلت الوزارة إلى مراحل متقدمة من رفع مشروع قانون جديد خاص بالشركات العائلية يعمل على زيادة قدرتها على النمو والاستدامة عبر الأجيال المتعاقبة والذي من شأنه أن يُحدث نقلة نوعية في أداء تلك الشركات والتي شكلت إحدى الدعائم الرئيسية لنهضة الاقتصاد الوطني خلال الخمسين الماضية، كما أنها جزء لا يتجزأ من رؤية وتوجهات الدولة ونموذجها الاقتصادي الجديد للخمسين عاما المقبلة.

دولة الإمارات مؤهلة لأن تكون الوجهة الأولى للشركات العائلية في المنطقة في ظل تمتعها ببيئة للأعمال هي الأفضل والأكثر تنافسية في المنطقة، فضلا عن توقيع الدولة اتفاقيات شراكة اقتصادية وتجارية تُتيح لها النفاذ على مختلف أسواق العالم وتضمن حماية وتشجيع الاستثمارات إلى جانب توافر البنية تحتية المتقدمة والخدمات اللوجستية والبيئة التشريعية المرنة والداعمة لحماية واستقرار الأعمال.

وسجلت الشركات الجديدة بأسواق الدولة نموا بنسبة تصل إلى 126% خلال عام 2021 مقارنة مع ما قبل الجائحة 2019.. و18% نموا خلال الربع الأول من 2022.

كما أن أحد المشاريع الرئيسية التي تعمل عليها الوزارة ضمن أولوياتها المرحلة المقبلة هو تطوير قانون المنافسة وتعزيز آليات وضوابط تحمي المستهلك وتضمن مصالح المستثمرين وتُحقق توازن الأسواق.

وفي السياق ذاته فإن التعديلات الأخيرة على القوانين المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية والخاصة بحقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية والعلامات التجارية والتي ساهمت في إيجاد أرض خصبة لنمو الصناعات الإبداعية وتعزيز ممكنات الاقتصاد الإبداعي واستقطاب استثمارات جديدة في هذا المجال الحيوي.

هذه التطورات التشريعية من شأنها أن تحدث أثرا ضخما على المناخ الاقتصادي وبيئة الأعمال بالدولة ويعزز من مكانتها وجهة مفضلة وآمنة للأعمال وموطنا للشركات الناشئة وأصحاب المواهب والكفاءات، تحقيقا لرؤية القيادة الرشيدة وتوجهاتها الاقتصادية للخمسين عاما القادمة.

ما هو الاقتصاد العالمي الجديد في مفهوم دولة الإمارات؟

خلال الجائحة العالمية وجدنا أن أكثر الاقتصادات التي تأثرت بتداعيات الجائحة هي تلك الاقتصادات القائمة على قطاعات الاقتصاد التقليدية ولا تمتلك تنوعا ومرونة تكفي للتعامل مع التحديات الاقتصادية المختلفة، كما أن العالم أصبح أكثر إدراكا لأهمية التعامل مع التغير المناخي والتحديات المتعلقة بالصحة والتي باتت تشكل تهديداً على النمو العالمي.

وقد كان أحد العوامل الرئيسية التي خدمت جهود الدولة في التعامل مع تداعيات الجائحة العالمية امتلاكها بنية رقمية وتكنولوجية متقدمة، ونواصل اليوم هذا التوجه من خلال بناء القدرات في قطاعات الاقتصاد الجديد، القائمة على التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الافتراضية إلى جانب قطاعات الطاقة المتجددة والفضاء والثورة الصناعية الرابعة وغيرها.

وقد قطعت الدولة شوطا كبيرا في تهيئة بيئة داعمة للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تطرحها قطاعات اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد الدائري من خلال تطوير ٢٢ سياسة جديدة تخدم تسريع وتيرة تنفيذ نموذج الاقتصاد الدائري في الدولة ضمن أربعة قطاعات رئيسية تشمل التصنيع والغذاء والبنية التحتية والنقل.

وفي سياق متصل أيضا أطلقت حكومة الإمارات ضمن مشاريعها للخمسين المقبلة مبادرة «إنفستوبيا» وهي مبادرة طموحة لإدارة حوار عالمي حول فرص الاستثمار في قطاعات المستقبل وقد نجحت في دورتها الأولى في مارس الماضي في إطلاق حوارات استراتيجية دولية في 12 قطاعا اقتصاديا حيويا تشمل قطاعات التعليم والطاقة المتجددة وسلاسل الإمداد والتوريد والترفيه والإعلام والمياه والنقل والفضاء والتقنيات الزراعية وعلم الوراثة والرعاية الصحية، والأصول المشفرة والرقمية وتقنيات الواقع الافتراضي.

كما نظمت حكومة الإمارات جلسات حوارية في كل من الهند والمغرب لدراسة الفرص في تلك الأسواق وسنواصل الحوار مع مجتمع الأعمال الدولي تحت مظلة هذه المبادرة الطموحة لصياغة فرص جديدة للاستثمار والتعاون والتنمية، ونحن نرى أن هذه المبادرة تمثل خطوة استباقية لصياغة فرص استثمار جديدة في اقتصادات المستقبل ليست فقط داخل الدولة وإنما مع شركائنا بالمنطقة والعالم.

الإمارات الأولى عربياً والـ 19 عالمياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب تقرير الأونكتاد 2022

بنطوق:

• التقرير يؤكد أن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ مكانتها كوجهة جاذبة ومستدامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحور رئيسي على خريطة الاستثمار العالمي.

• جذبت الدولة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 20.7 مليار دولار في 2021 بنمو 4% عن 2020.. وجاءت الأولى على مستوى غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

• الإمارات تستحوذ على ٤٠٪ من الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية.. و37% من تلك الواردة إلى غرب آسيا.. و31% من التدفقات الواردة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

• رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدولة ينمو 14% في نهاية عام 2021 ويصل إلى 171.6 مليار دولار.

• الإمارات حلت في المرتبة الخامسة عالمياً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المُعلن عنها، حسب الوجهة في عام 2021 بعدد 535 مشروعاً.

• 43% من الاستثمارات العربية الصادرة للعالم إماراتية.. والدولة تستحوذ على 40% من صادرات غرب آسيا و40% أيضاً من صادرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأسواق العالمية.

• قطاع النفط والغاز والطاقة يستحوذ على 59% من الاستثمارات الواردة للدولة.. ويليه التكنولوجيا والاتصالات بنسبة 10% و7% للقطاع المالي و7% للعقارات و6% للصحة و5% للتصنيع.

• الصناعة تحقق أكبر نمو في حجم الاستثمارات الواردة في 2021 مقارنة بعام 2020 وبنسبة 13%.. تليها الصحة التي حققت نمواً بنسبة 9% ثم التكنولوجيا بنمو 6% ثم العقارات 4%.

• تعافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 إلى مستويات ما قبل الوباء لتصل إلى 1.6 تريليون دولار بزيادة 64%.

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً والـ 19 عالمياً، من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». كما تبوأت الدولة المرتبة 17 عالمياً في تدفقات الاستثمارات الصادرة إلى دول العالم بإجمالي 22.5 مليار دولار وبنسبة نمو 19% عن العام 2020.

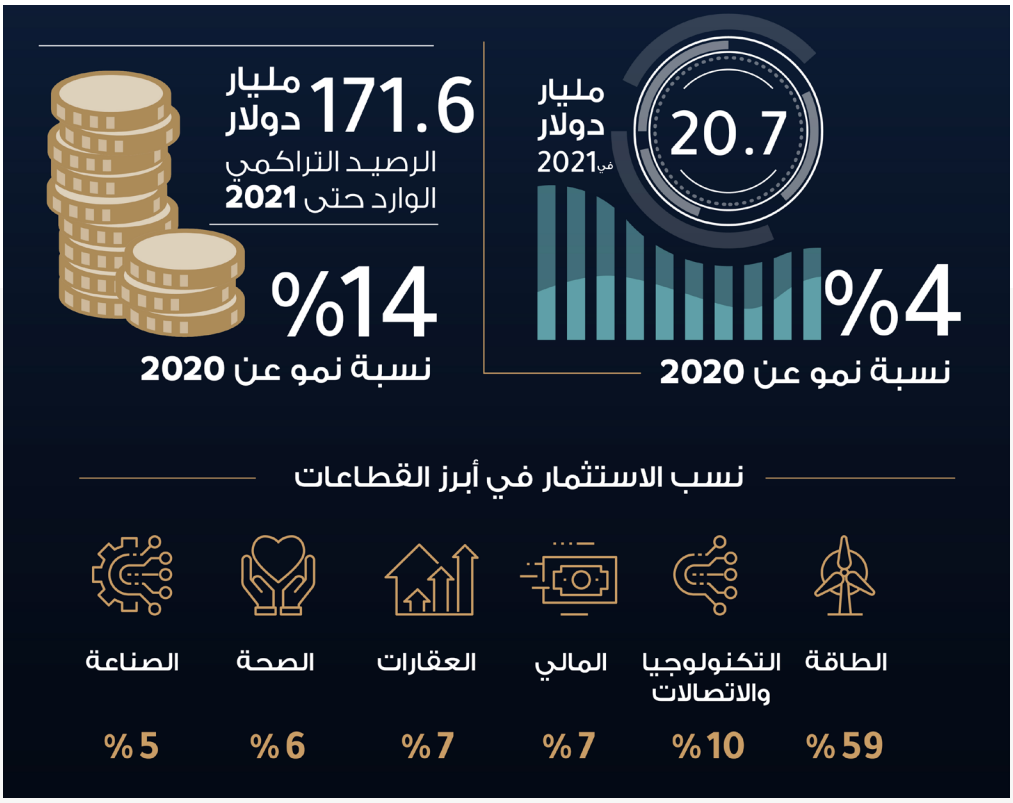

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، في هذا السياق، إن النتائج والمؤشرات الإيجابية التي أوردها التقرير تؤكد أن دولة الإمارات تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها الطموحة بتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان تنافسيته عالمياً، في ضوء دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، وتماشياً مع مستهدفات ومبادئ الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071، مؤكداً معاليه أن الجهود الوطنية لتطوير جاذبية بيئة الاستثمار في الدولة وتهيئة ممكنات النمو للاستثمار الداخل والخارج في الدولة هي جهود متواصلة وفق خطط وطنية متكاملة تهدف لترسيخ مكانة الدولة على خريطة الاستثمار العالمي.

وأضاف معاليه: «إن التقدم الذي وثقه التقرير يضاف إلى سلسلة الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات خلال الآونة الأخيرة بفضل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، بداية من سرعة تعافيها من آثار جائحة كوفيد-١٩، وتحقيقها نمواً هو الأعلى على مستوى المنطقة في ناتجها المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت 3.8%، مروراً بإطلاقها مشاريع الخمسين والمبادرات الاستراتيجية المتكاملة التي تهدف لدفع عملية النمو الداخلي والخارجي للدولة وفق مستهدفات طموحة ومسار تنموي طويل المدى، تصب جميعها في زيادة جاذبية بيئة الاستثمار في الدولة، وفي الوقت نفسه تمكين وتنمية الاستثمارات الإماراتية الصادرة لجميع أسواق العالم، ومن بينها قمة إنفستوبيا العالمية للاستثمار التي تهدف لترسيخ مكانة الإمارات في عالم استثمارات المستقبل والاقتصاد الجديد وتستهدف استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي حتى 2030».

من جهته، قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، إن بيئة الاستثمار في دولة الإمارات تحقق تطورات متتالية في ضوء دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، مؤكداً أن التقرير يعكس التنافسية العالية والمتزايدة التي يحققها المناخ الاستثماري الجاذب في الإمارات، بفضل التشريعات والقوانين المرنة التي استحدثتها الدولة في ضوء مستهدفات ومبادئ الخمسين، والمبادرات التحولية التي ساهمت في تنمية ممكنات الاستثمار في الدولة، ومن أبرزها إتاحة التملك الأجنبي للاستثمارات والمشاريع بنسبة 100%، وبرنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الذي يعزز الشراكات التجارية والاستثمارية للدولة مع مجموعة واسعة من الأسواق الإقليمية والعالمية الاستراتيجية، والمبادرات المتعددة في تنمية وتنويع الصادرات وتطوير منظومة ريادة الأعمال والملكية الفكرية والابتكار ومنظومة الإقامة بما يعزز جاذبية الدولة للمواهب والمبدعين وللاستثمار في المشاريع الناشئة والمبتكرة.

وأوضح التقرير الذي يرصد نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021 في دول العالم مقارنة مع 2020، أن دولة الإمارات جذبت استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2021 تصل قيمتها إلى 20.7 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 4% عن العام 2020، لتتصدر المرتبة الأولى عربياً مستحوذة على ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية، والبالغة 52.9 مليار دولار أمريكي.

وشملت الاستثمارات الواردة إلى الدولة العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية، حيث استحوذ قطاع النفط والغاز والطاقة على 59% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة، يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 10%، واستقطب قطاع الخدمات المصرفية والمالية والتأمين ما نسبته 7% من الإجمالي، مقابل 7% أيضاً لقطاع العقارات وأنشطة الإدارة والتطوير، و6% لقطاع الرعاية الصحية، و5% لقطاع التصنيع.

وشهدت العديد من القطاعات نمواً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسب متفاوتة، حيث حقق قطاع التصنيع أكبر قفزة نمو خلال فترة المقارنة وبنسبة 13%، بينما حقق القطاع الصحي نمواً بنسبة 9%، وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا نمواً بنسبة 6%، فيما شهد كل من قطاع العقارات نمواً بنسبة 4%، والطاقة 3%، والخدمات 2%.

إلى ذلك، حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا، مستحوذة على ما نسبته 37% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والبالغة 55.5 مليار دولار، والمرتبة الأولى أيضاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستحوذة على نحو 31%، من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه المنطقة والبالغة 66.6 مليار دولار.

وبحسب التقرير، فقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدولة في نهاية عام 2021، ما مجموعه 171.6 مليار دولار محققاً نسبة نمو 14% مقارنة برصيد عام 2020 والذي بلغ في حينها 151 مليار دولار تقريباً.

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات حلت في المرتبة الخامسة عالمياً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المُعلن عنها حسب الوجهة في عام 2021 بعدد 535 مشروعاً، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 39% مقارنة بعدد المشاريع في نهاية عام 2020، والتي بلغت 384 مشروعاً، واستشهد التقرير بمشروع الطاقة الشمسية الذي أعلن عنه في دبي في عام 2021 مقابل 633 مليون دولار، من قبل شركتي DHL Global Forwarding الألمانية وTOTAL الفرنسية.

وأكد التقرير أن دولة الإمارات جاءت بين أعلى ستة اقتصادات ضمن مجموعة الدول النامية في آسيا والتي لا تزال تتركز فيها التدفقات الواردة بدرجة عالية، وتشمل كلاً من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند وإندونيسيا.

وفيما يخص الاستثمارات الصادرة، أوضح التقرير أن الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الصادر من الدولة بلغ أكثر من 215 مليار دولار بنهاية عام 2021، محققاً نسبة نمو بلغت 11.7% مقارنة برصيد عام 2020 والذي بلغ في حينها ما مجموعه 192.5 مليار دولار.

واستحوذت دولة الإمارات على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الصادرة من منطقة غرب آسيا والبالغة 56 مليار دولار تقريباً وعلى نحو 40% أيضاً من إجمالي التدفقات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى أكثر من 43% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول العربية للعالم والبالغة 51.9 مليار دولار أمريكي.

وأشار التقرير في هذا الصدد إلى مشروع جديد للشركة الإماراتية GlobalFoundries بقيمة 4 مليارات دولار تم الإعلان عنه كأحد المشاريع الجديدة لبناء مصنع لصناعة الرقائق في سنغافورة، إضافة إلى قيام موانئ دبي العالمية بشراء شركة Syncreon NewCo وهي مزود لخدمات الشحن لمسافات طويلة بالشاحنات، مقابل 1.2 مليار دولار.

وتطرق التقرير إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال إطلاق حكومة أبوظبي الرخصة الافتراضية التي تسمح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالحصول على رخصة اقتصادية لممارسة الأعمال التجارية في أبوظبي دون أي إجراءات إقامة مسبقة ومن أي مكان خارج الإمارات العربية المتحدة. وفي سبيل تكثيف الحكومات في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية جهودها لدعم نمو التمويل المستدام من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة، أشار التقرير إلى أن دولة الامارات كانت ضمن مجموعة الدول التي غطت عدداً من المجالات الرئيسية لسياسة التمويل المستدام مثل مجال الإطار والمبادئ التوجيهية الوطنية، ومجال الإفصاح عن الاستدامة.

عالمياً

وعلى الصعيد العالمي، أكد تقرير الأونكتاد تعافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الوباء العام الماضي لتصل إلى 1.6 تريليون دولار، بزيادة 64%، ويتوقع أن يستمر هذا التعافي في العالم خلال العام الحالي، إلا أن انتعاش الاستثمار في المجالات الجديدة في الصناعة لا يزال هشاً، خاصة في الدول النامية، ومن المرجح أن يستمر هذا النمو الهش للاستثمار الإنتاجي الحقيقي في عام 2022.

وبحسب التقرير، ظلت الولايات المتحدة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 367.3 مليار دولار بنسبة ارتفاع 143% عن العام 2020 وقد كانت للزيادة في أرباح الشركات تأثير مباشر على الأرباح المعاد استثمارها، والتي ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 200 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الاستثمارات في الأسهم بنسبة 54%، مما يعكس زيادة حادة في عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود. كما زادت الإعلانات عن مشاريع التأسيس الجديدة بنسبة 28% لتصل إلى 86 مليار دولار. وقد جاءت الصين في المرتبة الثانية عالمياً بإجمالي تدفقات واردة 181 مليار دولار تقريباً بنسبة ارتفاع 21% عن العام 2020، وهونغ كونغ بالمرتبة الثالثة بحجم تدفقات واردة 141 مليار دولار تقريباً بنسبة ارتفاع 4%.

ولفت التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في آسيا قد ارتفعت بنسبة 19% ليصبح 619 مليار دولار في عام 2021، حيث واصلت التدفقات بالنمو للسنة الثالثة على التوالي التي أكدت مرونة الاقتصاد النامية في آسيا خصوصاً خلال فترة الجائحة وقد كانت الصين هي المستفيد الرئيسي، تليها هونغ كونغ وسنغافورة والهند والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا.

تستهدف 300 شركة واستقطاب 500 مليون دولار

الإمارات تطلق مبادرة عالمية لجذب أفضل الكفاءات والشركات الرقمية في العالم

ثاني الزيودي:

الإمارات بدعم ورؤية قيادتها الرشيدة تدخل حقبة جديدة من التطور تركز على احتضان الكفاءات العالمية والشركات القائمة على تطبيقات الاقتصادات الجديدة.

- المبادرة تأتي ضمن رؤية تنموية فريدة مع دخول الإمارات حقبة الخمسين عاماً المقبلة وفي إطار مئوية الإمارات « 2071» الساعية إلى أن تكون الإمارات أفضل دولة في العالم.
- المزايا الفريدة للمبادرة تشمل عمليات التأسيس وتسريع الحصول على التراخيص وإصدار التأشيرات والإقامة الذهبية ودعم الانتقال السلس للإدارة والموظفين والتمويل المصرفي والحوافز الإيجارية التجارية والسكنية.
- انضمام 7 شركاء استراتيجيين للمبادرة من بينهم مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي وبنك الإمارات دبي الوطني وتوقعات بانضمام المزيد من الجهات والشراكات الأخرى.

أطلقت حكومة دولة الإمارات مبادرة «الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية» العالمية، لجذب 300 شركة رقمية، خصوصاً تلك التي تركز على تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة في مختلف القطاعات، وتزويدها بأساسيات دخول السوق اللازمة للانطلاق والتوسع من داخل دولة الإمارات، ورفد الاقتصاد الوطني بما يقارب 500 مليون دولار. وتأتي هذه المبادرة ضمن رؤية تقوم على الانتقال بالمسيرة التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى آفاق غير مسبوقة، مع دخول حقبة الخمسين عاماً المقبلة، وفي إطار مئوية الإمارات « 2071» الساعية إلى أن تكون الإمارات أفضل دولة في العالم.

وتهدف المبادرة إلى التعريف بالجانب الاقتصادي والاستثماري في دولة الإمارات، والاستفادة من الميزات التنافسية الفريدة لدولة الإمارات ومكانتها العالمية كمركز رائد للأعمال والاستثمار والابتكار لدعم نمو الاقتصاد القائم على المعرفة، إلى جانب إبراز مكانتها الرائدة كأحد أنشط المراكز الاقتصادية والاستثمارية حول العالم، وأسرعها نمواً وأكثرها استدامة. حيث تسعى تواكب المبادرة رحلة دولة الإمارات إلى الخمسين عاماً المقبلة، وتسهم في خلق معايير إبداعية وتنافسية جديدة محفزة كنقطة جذب رئيسية للمواهب والخبرات والمستثمرين من كل أنحاء العالم ضمن منظومة اقتصادية تتمتع بأعلى معايير التنافسية العالمية.

الإمارات بوابة العالم

وأكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية رئيس لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر، أن دولة الإمارات تدخل حقبة جديدة من التطور وفق رؤية واضحة واستراتيجيات متكاملة، لتوفير الممكنات اللازمة لاحتضان أصحاب الكفاءات العالمية الشركات القائمة على مفاهيم وتطبيقات الاقتصادات الجديدة، وخاصة تلك التي تركز على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة، بهدف تشجعها للانتقال إلى الإمارات.

وقال معاليه، «إن مبادرة ستشجع أكثر من 300 شركة تكنولوجيا عالمية، حيث تقدم المبادرة مجموعة شاملة من الإجراءات لتسهيل انتقال الشركات إلى الدولة. بما فيها تلك المتعلقة بعمليات التأسيس لتسريع الحصول على التراخيص، وإصدار التأشيرات، والإقامة الذهبية، ودعم الانتقال السلس والسريع للإدارة والموظفين، والحصول على التمويل المصرفي والحوافز الإيجارية التجارية والسكنية اللازمة».

وأضاف معاليه: «نعمل في دولة الإمارات بجهود متضافرة ومتكاملة بين الجهات الاتحادية والمحلية للارتقاء بمكانة الدولة لتكون المركز الابتكاري الرائد في العالم مستقبلاً.. نريد أن نضمن أن الشركات الرقمية الواعدة في العالم يمكنها الحصول على جميع المزايا التي توفرها بيئتنا الاستثمارية الجذابة والصديقة للأعمال».

وأوضح معالي الدكتور ثاني الزيودي: «أن العديد من الشركات العالمية تتواصل معنا بشكل مباشر وتبحث فرص الاستفادة من المزايا الفريدة لدولة الإمارات وجذب مواهبها وأفكارها ومشاريعها ذات النمو المرتفع إلى الدولة. مؤكداً انضمام 7 شركاء استراتيجيين للمبادرة مع توقعات بانضمام المزيد، وهم سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي، والمنطقة الحرة في دبي الجنوب ومركز دبي للسلع المتعددة، ومدينة دبي للإنترنت، وبنك الإمارات دبي الوطني وWIO.

وقال سعادة خليفة الزفين، الرئيس التنفيذي لمؤسسة مدينة دبي للطيران ودبي الجنوب: «يسعدنا الانضمام لخطة NEXTGEN للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وأن هذه المبادرة المهمة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد في الدولة تهدف إلى جذب أفضل الشركات والمواهب في قطاع التكنولوجيا لتعزيز اقتصاد الإمارة. إن رؤيتنا في دبي الجنوب تتماشى مع كافة المبادرات الحكومية، وسنواصل دعمنا الكامل لتلبية احتياجات الشركات، وتسهيل إجراءات تأسيس أعمالها، لتحقيق أهداف هذه المبادرة».

قال سعادة أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: «نجحت دولة الإمارات في ترسيخ مكانتها كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل منظومتها الحيوية الشاملة للأعمال واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويلعب سوق أبوظبي العالمي، دورًا أساسيًا في تعزيز المشهد المالي المزدهر في الدولة، من خلال لوائحه التنظيمية الرائدة، وما يقدم من حلول وخدمات مبتكرة لتمكين مجتمع الوساطة المالية وجذب المزيد من السيولة والاستثمارات للدولة. فقد تمكن السوق في تقديم مبادرات تحويلية والتي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، مثل المختبر التنظيمي والنظام الكامل للمحاكم الإلكترونية الرقمية، وكذلك أول إطار عمل تنظيمي للأصول الافتراضية للمنطقة وخارجها.»

وأضاف الزعابي: «نعتزم في سوق أبوظبي العالمي مواصلة جهودنا والمساهمة بفاعلية في ترسيخ مكانة أبوظبي ودولة الإمارات كمركز رائد لجذب استثمارات رؤوس الأموال ونموها من خلال الإدارة الحكيمة للمخاطر ودعم النمو الاقتصادي طويل الأجل والمستدام لشركات الجيل التالي من الاستثمارات الاجنبية. وتعد مشاركة سوق أبوظبي العالمي في هذه الحملة، خطوة تقدمية، بما يتوافق والتزامنا بالعمل جنبًا إلى جنب مع الجهات الحكومية في الدولة والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص لتطوير نهج شامل، يعزز مكانتنا العالمية كمركز استثماري مبتكر.»

من جانبه قال عارف أميري، الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي: «نجح مركز دبي المالي العالمي بإرساء دعائم أكبر منظومة للتكنولوجيا المالية وأضخم مجتمع للابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويضم اليوم نحو 600 شركة تمثل 60% من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة. ويشتمل ذلك على 34 شركة من منطقتي أوروبا وجنوب آسيا، تأكيداً على مكانة مركز دبي المالي العالمي كخيار مفضل للشركات وقدرته على مساعدتها في دخول الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. نقدم لهذه الشركات أكثر خدمات الابتكار شمولاً في المنطقة وتشمل التعليم، والمشاركة في برامج الحاضنات والمسرعات، وتراخيص التشغيل واللوائح التنظيمية التي تتميز بكفاءة عالية من حيث التكلفة، إلى جانب وصول يسير إلى الموارد وأرفع الخبرات الفنية وخيارات التمويل. وتماشياً مع استراتيجية مركز دبي المالي العالمي 2030، يدعم المركز النمو الاقتصادي المستدام ويميز دبي كمركز عالمي للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار.»

وقال عمار المالك، المدير العام لمدينة دبي للإنترنت: «تزخر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفرص هائلة في شتى القطاعات نظراً لحجم وتنوع أسواقها، وقد نجحت الرؤى والاستراتيجيات التي وضعتها قيادتنا الرشيدة في مجالات سهولة ممارسة الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في بناء بيئة أعمال تنافسية اجتذبت أفضل المواهب والكفاءات من جميع أنحاء العالم مما رسخ مكانة الدولة مركزاً عالمياً للأعمال. نحن نفخر بالدور المحوري الذي ساهمت به مدينة دبي للإنترنت على مدار أكثر من عقدين في بناء بيئة أعمال شاملة تدعم مختلف قطاعات التكنولوجيا، ونسعى لمواصلة جهودنا في التعريف بمكانة الدولة وبيئة الأعمال فيها واستقطاب المزيد من الشركات من كافة الأحجام.

ومن جانبه، قال أحمد حمزة، المدير التنفيذي للمنطقة الحرة التابعة لمركز دبي للسلع المتعددة: «باعتبارها المنطقة الحرة الأسرع نموًا في العالم مع أكثر من 21000 شركة مسجلة، يسعدنا في مركز دبي للسلع المتعددة الشراكة مع وزارة الاقتصاد في هذه المبادرة الإستراتيجية. من خلال تسهيل عمليات تأسيس الأعمال وتسيير الخدمات الرئيسية، ستعمل مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقطاب الشركات المبتكرة وذات التقنية العالية من جميع أنحاء العالم إلى دولة الإمارات، والتي تواصل إظهار جاذبيتها التجارية كمركز عالمي للأعمال».

من جانبه قال أحمد القاسم نائب رئيس تنفيذي أول، رئيس الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات لدى بنك الإمارات دبي الوطني: «يسعدنا في بنك الإمارات دبي الوطني أن نكون من أوائل شركاء هذه المبادرة الفريدة والهادفة لاستقطاب الكوادر البشرية الماهرة والمتمرسة إلى دولة الإمارات، لوضع بصمتهم في مسيرة النمو والتطور الاقتصادي في المنطقة. وباعتبارنا بنكاً محلياً رائداً يلتزم باستمرار بدفع عجلة الابتكار في المنطقة، نؤمن في بنك الإمارات دبي الوطني بأن هذه المبادرة تنسجم مع استراتيجيتنا طويلة الأجل ونثق بأنها ستساهم في استشراف المرحلة المقبلة من زخم النمو والابتكار المتصاعد في دولة الإمارات».

وقال جايش باتل، الرئيس التنفيذي لمنصة Wio: «تتشرف منصة Wio بأن تكون شريكاً مصرفياً استراتيجياً لوزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج NextGenFDI. وتقدم Wio للمستثمرين منصة مصرفية رقمية قوية لدعم احتياجاتهم المالية والاستثمارية مع إمكانية الوصول إلى منظومة استثمارية متكاملة، وذلك تماشياً مع جهود دولة الإمارات الرامية لأن تصبح عاصمة الاستثمار الرائدة على مستوى العالم.»

قطاعات اقتصادية متقدمة

وتستهدف المبادرة استقطاب الشركات من جميع أنحاء العالم، خصوصاً تلك التي تركز على تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة في مختلف القطاعات، وتزويدها بأساسيات دخول السوق اللازمة للانطلاق والتوسع من داخل دولة الإمارات. وهذه الشركات لديها مطورون ومبرمجون ومستشارون ذوو مهارات عالية في مجال الذكاء الاصطناعي، والألعاب، وعلوم البيانات، والبرمجيات. ومن الأهمية بمكان استضافة المواهب داخل الدولة ضمن جهود استقطاب واستبقاء أفضل العقول وأصحاب الأفكار الخلاقة من كل أنحاء العالم.

كما تسلط المبادرة الضوء على الفرص الواعدة التي تقدمها الإمارات كدولة عالمية منفتحة على الإبداع والابتكار والتجارب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الجديدة، وبالاستفادة من بنيتها التحتية المتطورة والتسهيلات التشريعية المتقدمة والكفاءات الماهرة والمواهب المبدعة التي تجتمع فيها من كل دول العالم.

جدير بالذكر أن دولة الإمارات تعد من أسرع الاقتصادات نمواً في المنطقة. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النمو الاقتصادي إلى 4.2% في عام 2022. وفي أبريل من هذا العام، احتلت الإمارات المرتبة الأولى عالميًا كأفضل منظومة للشركات الناشئة وريادة الأعمال، وفقا لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2022، بالإضافة إلى كونها الدولة الأفضل على مستوى المنطقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكركيزة أساسية في حملة جذب المواهب، يقدم البرنامج الوطني للمبرمجين تأشيرات ذهبية لـ 100,000 مبرمج. وتهدف دولة الإمارات أيضًا إلى تأسيس 1000 شركة رقمية جديدة وزيادة الاستثمار في الشركات الناشئة من 400 مليون دولار تقريباً إلى 1.3 مليار دولار. وستكمّل مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه الجهود وتسرّعها.

تتيح فرصة المشاركة ببرنامج (Flat٦labs Ignite) والحصول على تمويل أولي بقيمة ٩٢٠ ألف درهم

الاقتصاد» تطلق مبادرة بالتعاون مع حاضنة الأعمال«فلات ٦ لابس» لاستقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة العالمية تحت مظلة «موطن ريادة الأعمال»

- وكيل وزارة الاقتصاد: المبادرة ستعمل على تعزيز بيئة الابتكار والإبداع وترسيخ مكانة الإمارات وجهة أولى لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة من جميع أنحاء العالم.
- مزايا للشركات المتقدمة عن طريق «موطن ريادة الأعمال» تشمل تذكرتين ذهبيتين لحضور دورة تدريبية لمدة 4 أيام بمقر «فلات 6 لابس» بأبوظبي وبرنامجاً تمويلياً مدته 4 أشهر.
- معايير القبول للمشاركة في البرنامج تشمل تسجيل الشركة الناشئة كشركة خاصة وأن يكون لديها منتج الحد الأدنى وذات إيرادات ومعايير أخرى تضمن جودة الاستثمار والارتقاء بأداء الشركات.
- «فلات 6 لابس» ستغطي جميع نفقات حضور الدورة بما في ذلك تكاليف السفر والإقامة والتأشيرة.. وآخر موعد للتسجيل 10 أكتوبر 2022.. والمشاركة من خلال الرابط
- https://theentrepreneurialnation.com/startup/?lang=en#IGNITE

أطلقت وزارة الاقتصاد ممثلة ببرنامج «موطن ريادة الأعمال» مبادرة جديدة تستهدف استقطاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من جميع أنحاء العالم إلى دولة الإمارات وتعزيز نموها وتوسيع مظلة أعمالها محلياً وعالمياً، بالتعاون مع حاضنة الأعمال «فلات6 لابس» أبوظبي الرائدة في مجال تدريب وتمويل الشركات الناشئة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر مذكرة تعاون تدعم برنامج (Flat6labs Ignite) الذي أطلقته حاضنة الأعمال وفتح باب التسجيل للمشاركة فيه 28 أغسطس، ويمتد إلى 10 أكتوبر المقبل، ويوفر دورة تدريبية وفرصة الحصول على تمويل أولي بقيمة 920 ألف درهم والعديد من المزايا للشركات المتقدمة عن طريق «موطن ريادة الأعمال» وفق معايير محددة. وقع المذكرة سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، وريان شريف، المدير العام لشركة «فلات6 لابس»، في دولة الإمارات، بحضور عدد من مسؤولي الجانبين.

وقال سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: «أولت دولة الإمارات قطاع ريادة الأعمال أهمية بالغة باعتباره إحدى الركائز الأساسية الداعمة للنموذج الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة والابتكار الذي تطمح الدولة في التحول إليه ولأهمية دوره في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته عالمياً، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة في ضوء مستهدفات ومبادئ الخمسين، ومحددات مئوية الإمارات 2071».

وأوضح سعادته أن هذه المبادرة تأتي تأكيداً للتوجه الاستراتيجي للدولة بتمكين قطاع ريادة الأعمال وتوفير كافة الممكنات والأدوات لنمو وازدهار مشاريعهم من خلال التشريعات المرنة والمبادرات المبتكرة، التي ستسهم بدورها في تعظيم مساهمة ذلك القطاع الحيوي في دعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، إضافة إلى أنها ستعمل على تعزيز بيئة الابتكار والإبداع، وترسيخ مكانة الإمارات وجهة أولى لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة من جميع أنحاء العالم، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد ماضية في تعزيز شراكاتها مع الجهات والمؤسسات الرائدة محلياً وعالمياً المعنية بتطوير ودعم قطاع ريادة الأعمال داخل دولة الإمارات، بما يسهم في توفير أفضل بيئة داعمة لهذا القطاع وفق أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

وبموجب مذكرة التعاون الموقعة بين وزارة الاقتصاد و«فلات ٦ لابس»، والتي تتيح الانضمام إلى برنامج (Flat6Labs Ignite)، سيتم تقديم العديد من المزايا والحوافز للشركات المتقدمة عبر برنامج «موطن ريادة الأعمال» تشمل حصول الفائزين على تذكرتين ذهبيتين لحضور دورة تدريبية لمدة ٤ أيام في مقر الشركة في أبوظبي، وتم تصميم الدورة التدريبية وفقًا لمنهج Lean Startup الذي يستهدف تزويد الفرق بالمساعدة المطلوبة والتأكد من معرفتهم أساسيات العمل، إضافة إلى فرصة الحصول على تمويل أولي يصل إلى 920 ألف درهم إماراتي، إلى جانب برنامج تمويل مقابل الأسهم لمدة أربعة أشهر.

كما ستتحمل «فلات 6 لابس» جميع النفقات بما في ذلك تكاليف السفر والإقامة والتأشيرة للشركات الفائزة من خارج الدولة للمشاركة في الدورة التدريبية، إضافة إلى الحصول على التوجيه الاستراتيجي، ودورة تدريبية مع الشركات الناشئة والخبراء والشركاء الأكاديميين لتطوير مهارات رواد الأعمال، فضلاً عن تقديم العديد من المميزات والخدمات المقدمة من قبل شركاء «فلات 6 لابس».

من جهته، قال ريان شريف، المدير العام لشركة «فلات 6 لابس»، في دولة الإمارات: «فخورون بالشراكة مع وزارة الاقتصاد في هذه المبادرة التي ستدعم مسيرة دولة الإمارات لتصبح مركزاً عالمياً لريادة الأعمال، وستسهم في تمكين الشركات الناشئة من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال برنامج (Flat6labs Ignite) الذي تخرجت منه نحو 27 شركة منذ إطلاقه وحقق الكثير منها نجاحات مختلفة، ونشجع الشركات الناشئة التواقة للنجاح على التقدم لهذه الفرصة الذهبية».

وفيما يخص معايير القبول للمشاركة في البرنامج، يجب أن تكون الشركة الناشئة مسجلة كشركة خاصة، ويجب أن يكون لديها الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق، وذلك مع نتائج واعدة للاستخدام الحالي والتطوير المستقبلي، ويُفضل أن تكون ذات إيرادات، إضافة إلى أن يكون هناك عضو مؤسس واحد أو أكثر موجود في أبوظبي لمدة لا تقل عن مدة البرنامج، وإثبات الحاجة الماسة إلى التمويل، كما يجب على الشركات التي تتلقى التمويل نقل المقر الرئيسي إلى الإمارات، والاستثمار في كيانات قائمة ذات ملكية فكرية، وليس فرعاً أو شركة تابعة، إلى جانب عدد من المعايير الأخرى التي تضمن جودة الاستثمار والارتقاء بأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن للشركات الناشئة الراغبة في الانضمام إلى البرنامج المشاركة عن طريق الرابط التالي:

https://theentrepreneurialnation.com/startup/?lang=en#IGNITE

ويستهدف برنامج موطن ريادة الأعمال الذي أطلقته وزارة الاقتصاد في نوفمبر عام 2021، ويشمل ثلاثة برامج رئيسية (أكاديمية بناء مهارات ريادة الأعمال، وبرنامج أسس في الإمارات، ومنصة دعم الشركات السريعة النمو) تعزيز مهارات رواد الأعمال، ودعم أصحاب المشاريع الريادية داخل الدولة ومن جميع أنحاء العالم من أجل بدء مسيرة شركاتهم الناشئة في عالم الأعمال وفق أسس قوية تضمن نمو أنشطتهم التجارية بصورة مستدامة وتعزز من فرص وصولها إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال عقد سلسلة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص الداعمة لأهداف البرنامج.

يذكر أن حاضنة الأعمال «فلات 6 لابس» ساهمت بشكل كبير في الارتقاء بمستويات الابتكار في بيئة الشركات الناشئة، إضافة إلى توفير العديد من الفرص للمستثمرين ورواد الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ تأسيسها عام 2011، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من البرامج التي تستهدف تسريع نمو الشركات الناشئة. ويعد برنامج (Flat6labs Ignite) أحد برامجها الرائدة في دولة الإمارات ويوفر تدريباً على يد نخبة من المتخصصين في أساسيات التأسيس المرن للشركات الناشئة، ويشمل كذلك برنامج تمويل أولي بالشراكة مع «القابضة» (ADQ)، إحدى أكبر الشركات القابضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

18 خدمة من خدمات وزارة الاقتصاد أصبحت استباقية

• **آل صالح:** تستهدف وزارة الاقتصاد تقديم خدمات استباقية ذات قيمة مضافة من خلال نظام حوكمة متطور في ضوء مستهدفات الخمسين.

• تساهم الخدمات المطورة في تقليل نسبة الغرامات أو المخالفات بحق المتعاملين وتحسين تجربتهم مع الخدمات الحكومية المقدمة وفق أعلى معايير الجودة.

• شملت الخدمات المطورة تجديد وإلغاء الرخص التجارية وخدمات للعلامات التجارية وشركات المساهمة الخاصة وفروع الشركات الأجنبية.

• إضافة ميزات استباقية بتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الخدمات المقدمة مثل إرسال إشعارات التنبيه التلقائية وتوفير المعلومات بصورة ذكية بما يسهل ويسرع حصول المتعامل على الخدمة.

أعلنت وزارة الاقتصاد عن تطوير مجموعة من خدماتها لتصبح خدمات استباقية وتقديمها للمتعاملين عبر قنواتها الرقمية، حيث شملت ١٨ خدمة متنوعة موجهة للأفراد والمؤسسات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق المزيد من المرونة في تقديم خدماتها، وتبني نماذج عمل مبتكرة ومستدامة، بما يتوافق مع توجيهات القيادة الرشيدة، في ضوء مستهدفات ومبادئ الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071 الرامية إلى تعزيز مسيرة التحول الرقمي للخدمات الحكومية. وشملت الخدمات المطورة تجديد وإلغاء الرخص التجارية، وخدمات خاصة بالعلامات التجارية، وشركات المساهمة، وفروع الشركات الأجنبية، وغيرها من الخدمات الموجهة للأفراد والمؤسسات.

وقال سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: «إن الوزارة حريصة على توظيف التقنيات الحديثة لتسهيل الإجراءات على المتعاملين من الأفراد والمؤسسات، وتقديم خدمات استباقية ذات قيمة مضافة، من خلال نظام حوكمة متطور وفق أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، ينسجم مع رؤية الدولة للخمسين المقبلة ببناء نموذج اقتصادي قائم على المعرفة والابتكار، ويساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة استثمارية عالمية رائدة».

وأكد سعادة آل صالح أن وزارة الاقتصاد تستهدف من خلال تطوير تلك الخدمات تقليل نسبة الغرامات أو المخالفات بحق المتعاملين، وتحسين تجربتهم مع الخدمات الحكومية المقدمة، من خلال تقديم خدمات مميزة وفق أعلى معايير الجودة المطبقة عالمياً، مشيراً إلى أن الوزارة ستواصل خططها الرامية إلى تحويل 100% من خدماتها القابلة للتحول إلى خدمات استباقية تقدم للمتعاملين على مدار الساعة خلال المرحلة المقبلة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين.

وشملت عملية تطوير الخدمات إضافة ميزات استباقية معلوماتية وتذكيرية محدثة تقوم على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن أبرزها إضافة خدمة إشعارات التنبيه التلقائي في المواعيد المحددة كما هو الحال في خدمات: تجديد قيد علامة تجارية، تجديد قيد الشركات المساهمة الخاصة، إلغاء قيد الشركات المساهمة الخاصة، ترخيص البيع والاندماج للشركات، تجديد قيد وكالة تجارية، إعادة تسجيل شركة ملغاة، ترخيص استعمال علامة تجارية، قيد الشركات المساهمة الخاصة، إلغاء قيد الشركات المساهمة الخاصة، قيد فرع منشأة أجنبية، أو شطب الرخصة التجارية لدى دائرة التنمية الاقتصادية، أو تعديل الرخصة التجارية وتقديم ضمان مصرفي جديد لوزارة الاقتصاد، أو قرب انتهاء المعاملة تجنباً من للغرامات المالية، أو ضرورة تجديد الرخصة التجارية لدى دائرة التنمية الاقتصادية، أو قرب ميعاد انتهاء القيد، وإلغاء الرخصة التجارية لدى الجهات المحلية، وغيرها.

فيما شهدت خدمات أخرى ميزات تتيح تقديم معلومات تلقائية للمتعاملين بشكل ذكي بما يسهل ويسرع حصولهم على الخدمة وتقديم الطلبات بالصورة الصحيحة، ومن هذه الخدمات نقل ملكية علامة تجارية، إلغاء علامة تجارية، التقديم على شكاوى التعدي على علامة تجارية، طلب رهن علامة تجارية، تعديل بيانات أو شكل علامة تجارية للسلع أو للخدمات، تعديل بيانات مالك العلامة التجارية، استعلام عن تسجيل العلامات التجارية، ترخيص استعمال علامة تجارية بالباطن.

ويمكن لجميع المتعاملين الاستفادة من الخدمات الذكية التي توفرها وزارة الاقتصاد من خلال زيارة موقعها الإلكتروني عبر الرابط التالي: https://services.economy.ae/

دولة الإمارات تدعم التجارة متعددة الأطراف للمساهمة في إنعاش الاقتصاد العالمي

- **عبدالله بن طوق:** دولة الإمارات تدعم جهود منظمة التجارة العالمية ونستهدف العمل معاً لبناء اقتصاد عالمي أقوى وأكثر استدامة وشمولية
- الدولة تنضم إلى مبادرة مشتركة بشأن التنظيم المحلي للخدمات المصممة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في اللوائح التنظيمية للخدمات
- الإمارات تدعو الدول العربية إلى معالجة قضايا الاقتصاد الرقمي التي لا تزال خارج جدران النظام التجاري متعدد الأطراف
- الإمارات تعرب عن رغبتها في استضافة المؤتمر الوزاري الثالث عشر في أبوظبي الدورة المقبلة

اختتم وفد دولة الإمارات مشاركته في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف السويسرية والذي استمر لأربعة أيام بحضور وزراء التجارة والاقتصاد من كل أنحاء العالم، ويعد أول اجتماع حضوري للمؤتمر منذ اندلاع الجائحة العالمية قبل أكثر من عامين.

وشارك وفد دولة الإمارات، الذي ترأسه وزير الاقتصاد معالي عبدالله بن طوق المري، في نقاشات واجتماعات عديدة حول التحديات المعقدة التي تواجه نظام التجارة العالمي، بما يشمل التأثير المستمر لجائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد، والصراعات الجيوسياسية وعواقبها على أسواق السلع الأساسية، والتهديد المتزايد للتغير المناخي، وكذلك عملية الإصلاح المطلوبة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما انضمت دولة الإمارات إلى المبادرة المشتركة بشأن التنظيم المحلي للخدمات – وهي مبادرة من منظمة التجارة العالمية تقودها كوستاريكا وتنطلق من اللوائح الحالية الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، حيث تتطلع إلى البناء على تلك القواعد لزيادة شفافية لوائح الخدمات، بالإضافة إلى توضيح وزيادة الاتساق في إجراءات الترخيص وغيرها من الإجراءات. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مواءمة الإطار القانوني والتنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ليواكب أفضل الممارسات التنظيمية.

كما ترأس معالي عبد الله بن طوق وفد الدولة في الاجتماع الوزاري العربي الذي عقد على هامش المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وأكد معاليه خلال المؤتمر الوزاري العربي أهمية العمل المشترك من اجل إحراز تقدم إيجابي نحو حلّ القضايا الفنية التي أثيرت في البيان العربي، بما في ذلك أهمية التوصل إلى اتفاق عادل بشأن دعم الثروة السمكية، والتوصل إلى حلول فعالة بشأن اتفاقية الزراعة. وأكد الوزراء العرب على أهمية التعاون البناء لتحقيق الآمال التي أعرب عنها البيان بشأن اتخاذ قرارات فعالة بشأن التجارة والصحة، كما أكدوا على ضرورة معالجة قضايا الاقتصاد الرقمي التي لا تزال خارج جدران النظام التجاري متعدد الأطراف.

وخلال كلمته في المؤتمر الوزاري للمنظمة، أكد معالي عبدالله بن طوق المري، على إيمان دولة الإمارات الراسخ بالنظام التجاري متعدد الأطراف كمحرك للنمو والتنمية وخلق فرص العمل، وشدد على أن دولة الإمارات مستعدة للتعاون التام مع المجتمع الدولي لمساعدة المنظمة على تحقيق تغيير إيجابي وهادف. ولتحقيق ذلك، أشار معاليه إلى ضرورة تركيز المنظمة على تطوير واعتماد قواعد للتجارة الرقمية، وتحسين نظام المنظمة لتسوية المنازعات، وتعزيز مشاركة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة العالمية، والحفاظ على المعاملة الخاصة للدول النامية، وضمان وجود الاستدامة في مقدمة وقلب عملية صنع القرار. ودعا معاليه إلى أهمية التوصل، وبتوافق الآراء، لإيجاد الحلول الناجعة بشأن القرارات المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية، لما لها من أثر على سلاسل الإمداد العالمية وكذلك مساهمتها العالية في الأمن الغذائي العالمي وتساهم في كبح جماح التضخم.

وأضاف: «لطالما كانت دولة الإمارات داعمة قوية لنظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القوانين مع وجود منظمة التجارة العالمية كركيزة رئيسية له. وأمامنا جميعاً مسؤولية مشتركة بحماية النظام التجاري متعدد الأطراف عبر بث الاستقرار وبناء المرونة. وندعم المنظمة تماماً ونريد العمل مع الدول الأعضاء لبناء اقتصاد عالمي أقوى وأكثر استدامة وشمولية يمكن لجميع الناس الاستفادة منه».

كما أعرب معالي عبدالله بن طوق عن رغبة دولة الإمارات في استضافة المؤتمر الوزاري الثالث عشر في أبوظبي، وذلك لدعم أجندة التجارة متعددة الأطراف وإبراز مقاربة الإمارات التي تركز على الحلول لقضايا سلسلة التوريد القائمة، بما يضم تبني التكنولوجيا المتقدمة والتجارة الرقمية.

ومن جانبه، أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية أن انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية يأتي في توقيت مهم للغاية بالنسبة للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وخصوصاً مع تزايد الحاجة إلى وجود قيادة قوية تنسق الجهود الرامية لمواجهة التحديات والتحولات التي تشهدها التجارة العالمية حالياً.

وقال إن دولة الإمارات تؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب العمل من أجل مستقبل أكثر مرونة وانفتاحاً وشمولاً للتجارة العالمية على أن يكون هذا المستقبل مبنياً على الثقة والتعاون، ويتطلب ذلك رؤية استشرافية وإجراءات فعالة يجب اتخاذها.

وأضاف معاليه: «مع تحول العالم نحو تبني الرقمنة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة أصبح من الضروري المضي قدماً في تبادل المعارف والخبرات، وتحفيز تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وإرساء قواعد للتجارة الرقمية، وذلك إذا أراد العالم التأكد من أن النظام التجاري العالمي قابل للتكيف، ويتمتع بالمرونة اللازمة لتخطي التحديات وتحقيق النمو المستدام».

وجاءت مشاركة دولة الإمارات في المؤتمر في وقت تواصل فيه الدولة تقوية مكانتها كمحرك رئيسي للتجارة العالمية عبر برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الذي تنفذه حالياً، والذي أثمر عن اتفاقيات تجارية طموحة مع الهند وإسرائيل.

وشارك في وفد دولة الإمارات إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية كل من سعادة أحمد عبدالرحمن الجرمن، سفير الدولة في جنيف، سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، وعدد من كبار الممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص بدولة الإمارات.

وعُقد المؤتمر يومي 12 و15 يونيو في مقر منظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف السويسرية. وشاركت دولة كازاخستان في استضافة المؤتمر وترأسة السيد تيمور سليمانوف، نائب رئيس ديوان رئيس جمهورية كازاخستان.

"اللجنة العليا لحماية المستهلك"
تدرس سياسات جديدة لتعزيز دورها الرقابي على الأسواق

بن طوق: تطوير منظومة حماية المستهلك أولوية وطنية ستعمل اللجنة على ضمان تحقيقها وفق نظرة استباقية جديدة وبالتعاون مع كافة الجهات المعنية بالدولة.

- مشاركة الخبراء وذوي الاختصاص من القطاع الخاص خطوة جديدة تتخذها اللجنة للارتقاء بنوعية مبادراتها وسياساتها الموجهة لحماية المستهلك وفق أفضل المعايير والممارسات.
- ضمان توافر وتنوع السلع وتعزيز المخزون الاستراتيجي منها واستقرار الأسواق وترسيخ علاقة متوازنة بين المزودين والمستهلكين وتوعية المستهلك.. محاور رئيسية في عمل اللجنة.

اجتمعت اللجنة العليا لحماية المستهلك برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، حيث ناقشت استراتيجيتها الشاملة للمرحلة المقبلة بشأن تعزيز منظومة حماية المستهلك، ورفع مستوى الوعي الاستهلاكي وزيادة كفاءة الآليات الرقابية على الأسواق في الدولة. وشهد الاجتماع مناقشة عدد من السياسات والإجراءات الجديدة في هذا الصدد، من أبرزها سياسة تسعير السلع الاستهلاكية، وتنظيم العلاقة التعاقدية بين الموزعين ومنافذ البيع، وتطوير آلية استدعاء السلع.

ضمت اللجنة في عضويتها سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد نائب رئيس اللجنة؛ وسعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والمتابعة بوزارة الاقتصاد مقرر اللجنة؛ ومروان السبوسي مدير إدارة المنافسة وحماية المستهلك بالوزارة؛ إلى جانب ممثلين عن دوائر التنمية الاقتصادية في أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة؛ وبلدية الفجيرة؛ وجمعية الإمارات لحماية المستهلك؛ وجمعية الإمارات للتغذية؛ ومركز الإمارات العالمي للاعتماد. كما ضمت اللجنة ولأول مرة عدداً من الخبراء والمختصين بمجال حماية المستهلك من القطاع الخاص، والذين شكلوا إضافة نوعية من خلال مساهمتهم في دعم رؤية اللجنة وتقديم الاستشارات اللازمة من أجل إعداد برامج ومبادرات وفق أفضل الممارسات.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، رئيس اللجنة: «إن تعزيز منظومة حماية المستهلك وتمكين الممارسات التجارية السليمة في أسواق الدولة وتعزيز توازنها واستقرارها، تعد أولويات وطنية ستعمل اللجنة على تنفيذها خلال الفترة المقبلة وفق سياسات جديدة تقوم على تضافر وتكامل الجهود بين أعضائها وبالتعاون مع مختلف الجهات الاتحادية والمحلية المعنية والقطاعين التعاوني والخاص في جميع إمارات الدولة، وبمساهمة رئيسية للخبراء وذوي الاختصاص من القطاع الخاص، وذلك في خطوة جديدة من نوعها تتخذها اللجنة للارتقاء بنوعية مبادراتها وسياساتها الموجهة لحماية المستهلك إلى مستوى جديد ووفق أفضل المعايير والاتجاهات المتبعة عالمياً».

وأوضح معاليه أن اللجنة تتبنى اليوم نظرة استباقية وطويلة المدى تتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة لاقتصاد المستقبل ومبادئ ومستهدفات الخمسين، وسنكثف جهودنا المشتركة لمتابعة استقراء واقع السوق المحلي والأسواق الإقليمية والدولية واستشراف اتجاهاتها المستقبلية ومتابعة المؤشرات العالمية ذات الصلة، بما يضمن توافر وتنوع السلع الأساسية بكميات تلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في الدولة وتعزيز المخزون الاستراتيجي منها ويصب بالتالي في ترسيخ علاقة متوازنة بين المزودين والمستهلكين، وتحقيق مزيد من الاستقرار للسوق وتوفير مناخ استهلاكي آمن. كما ستعمل اللجنة على تعزيز الوعي الاستهلاكي السليم خاصة على صعيد منصات التجارة الذكية والتسوق الإلكتروني، فضلاً عن توفير آليات مخصصة لحماية المستهلك في الظروف الاستثنائية والطارئة.

وتفصيلاً، استعرضت اللجنة سياسة تسعير السلع الاستهلاكية الأساسية في الدولة، والتي طورتها وزارة الاقتصاد بالتعاون مع شركائها من الجهات الاتحادية والمحلية المعنية والقطاع الخاص، وتقوم على إقرار حرية الأسعار وفق مبادئ العرض والطلب، وبما يضمن توازن واستقرار الأسعار عبر مبدأ المنافسة وآليات السوق، مع استثناء مجموعة من السلع الاستهلاكية المرتبطة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين والمقيمين، والتي يلتزم التجار بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد قبل تطبيق أية زيادات سعرية عليها، ومن أبرز تلك السلع: (زيوت الطبخ، البيض، الحليب الطازج، الأرز، السكر، الدجاج الطازج، البقوليات، الخبز، الطحين، مواد التنظيف)، مع تحديد هامش الربح الأقصى لكل سلعة بالنسبة للموردين أو التجار. وأوصت اللجنة في هذا الصدد بتشكيل فريق من الجهات الأعضاء للنظر والبت في طلبات زيادة أسعار السلع ورفع التقارير الدورية بشأنها إلى اللجنة.

وفي هذا الصدد أكد معالي عبد الله بن طوق المري أن اللجنة تستهدف من خلال هذا التوجه إيجاد آلية عادلة ومتوازنة وفق الأفضل الممارسات، بما يضمن توافر السلع في أسواق الدولة ووصولها إلى المستهلكين بأسعار مناسبة وفي الوقت نفسه يضمن حقوق موردي السلع، وذلك في ضوء الظروف الراهنة التي تشهدها الأسواق العالمية وتداعياتها على سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع ومدى توفرها في الدول المصدرة.

وفي سياق متصل، تناولت اللجنة مسألة تنظيم العلاقة التعاقدية بين المزودين ومنافذ البيع، واستعرضت أفضل النماذج العالمية المتبعة في هذا الصدد، ووجهت بإعداد وتطوير نموذج استرشادي يضع آليات عادلة وإجراءات فعالة لتنظيم هذه العلاقة الحيوية وبحيث يمثل مرجعية وطنية تنظم هذه العلاقة الحيوية وبما يضمن تدفق السلع بسلاسة وتوفيرها للمستهلكين في مختلف أسواق الدولة.

كما ناقشت اللجنة سبل التعاون بين وزارة الاقتصاد والجهات المعنية في الدولة لتطوير وتحديث إجراءات استدعاء السلع، وخاصة المركبات المعيبة، في ضوء توصيات الاجتماع الثاني لمجلس المرور الاتحادي، وأقرت في هذا الصدد اعتماد تشكيل لجنة معنية بقطاع السيارات برئاسة وزارة الاقتصاد وبعضوية كل من الجهات المحلية والاتحادية والقطاع الخاص المعنيين بهذا الشأن، لضمان وصول طلبات وإشعارات الاستدعاء لجميع المستهلكين في كافة أسواق الدولة بطرق ذات فاعلية وكفاءة، وبما يضمن أعلى مستويات السلامة وأفضل المنتجات والخدمات للمستهلكين، ويصب في تطبيق أفضل الممارسات بشأن حماية المستهلك. كما أوصت اللجنة بتطوير الكتيب التكميلي المساعد لمستهلكي السيارات في الدولة، بما يتوافق مع القوانين النافذة وأفضل الممارسات المطبقة في هذا الصدد.

يُذكر أن اللجنة العليا لحماية المستهلك تضطلع بعدد من المهام الاستراتيجية لتطوير منظومة حماية المستهلك وتمكين الممارسات الاستهلاكية والتجارية السليمة في الدولة، بما في ذلك ضمان تطبيق التشريعات ذات الصلة في أسواق الدولة بالصورة المثلى، ووضع السياسات العامة المتعلقة بحماية المستهلك، ودراسة الاقتراحات والتوصيات واللوائح والتقارير التي ترد إليها والمتصلة بحماية المستهلك واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ووضع التوصيات المتعلقة بحركة الأسعار في الأسواق المحلية، إضافة إلى وضع خطط وبرامج لتثقيف المستهلك وتوعيته بحقوقه والتزاماته.

وزارة الاقتصاد تحتفل بـ 1500 طالب وطالبة من خريجي البرنامج التدريبي لريادة الأعمال "SkillUp Start"

- **بن طوق:** نعمل على غرس الفكر الريادي لدى النشء وجيل الشباب منذ سن مبكرة.. وجهودنا مستمرة لصناعة رائد الأعمال الناجح في دولة الإمارات
- SkillUp Start مبادرة مبتكرة لنشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط طلاب المدارس وتمكينهم من دخول عالم ريادة الأعمال في المستقبل
- تتضمن مبادرة SkillUp Start مسارين رئيسيين لتعزيز الفكر الريادي لدى طلاب المدارس: برنامج تدريبي متكامل ومسابقة «رواد أعمال المستقبل»
- أتاح البرنامج للطلاب إنشاء نماذج شركات ناشئة افتراضية تحاكي واقع ريادة الأعمال.. والخريجون يحصلون على شهادات معتمدة من وزارة الاقتصاد و Bizworld
- الوزارة استقبلت أكثر من 160 فكرة لمشروع ريادي قدمها أكثر من 500 طالب وطالبة من المشاركين في البرنامج
- الفريق الفائز يحصل على رحلة تعليمية لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية وحضور ورش عمل مع نخبة من المستثمرين ورواد الأعمال في «وادي السيليكون»

موطن ريادة الأعمال
The Entrepreneurial Nation

احتفلت وزارة الاقتصاد 1500 طالب وطالبة من خريجي برنامج «SkillUp Start»، الذي أطلقته الوزارة في أبريل 2022 بالشراكة مع مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي والمنظمة العالمية لتدريب مهارات ريادة الأعمال «Bizworld»، حيث يرتكز البرنامج على محورين أساسين، وهما برنامج تدريبي متكامل لتعليم طلاب المدارس المهارات الأساسية لريادة الأعمال، ومسابقة «رواد أعمال المستقبل». ويندرج البرنامج ضمن مبادرات «أكاديمية بناء مهارات ريادة الأعمال» (SkillUp)، التي تعد أحد المسارات الرئيسية لمشروع «موطن ريادة الأعمال».

وجاء التكريم خلال فعالية افتراضية نظمتها الوزارة، شارك فيها معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، بحضور أكثر من 500 طالب وطالبة، وتم خلالها الإعلان عن الفريق الفائز بجائزة رواد أعمال المستقبل ضمن مسابقة برنامج «SkillUp Start»، حيث فاز فريق «دكان» والمكون من الطلبة:(محمد علي خليفة دلموك الكتبي، راشد سيف راشد بن خليف الطنيجي، محمد سيف راشد بن خليف الطنيجي، علي سيف بن مفلح الكتبي، زايد سلطان سعيد الطنيجي) بالمركز الأول. فيما احتل المركز الثاني فريق «جبار» والمكون من الطلبة: (غاية العامري، غاية النقبي، شيما المهري، سعيدة السويدي). وكان المركز الثالث من نصيب فريق «Be Better» والمكون من الطلبة: (هيا الشيخ، بيرشوس جوانجا، ألفيس جاكسون، سهى هيتيش باروت).

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد إن ترسيخ الفكر الريادي لدى الأجيال الناشئة والشابة يمثل محوراً أساسياً ضمن النموذج الاقتصادي الجديد لدولة الإمارات، وفق توجيهات قيادتها الرشيدة وتماشياً مع مبادئ الخمسين، والتي تضع قطاع ريادة الأعمال ضمن أولويات التنمية الاقتصادية المستقبلية. ونعمل من خلال مبادرات المشروع الوطني «موطن ريادة الأعمال»، على إحداث تطور نوعي في منظومة ريادة الأعمال الوطنية عبر توفير كافة الفرص والإمكانات التي يحتاجها رواد الأعمال للنمو والإزدهار، ودعم خطط مشاريعهم الناشئة، وتحويل أفكارهم الريادية إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع التعليمي والمؤسسات والشركات العالمية الرائدة في هذا المجال، بما يضمن خلق جيل ريادي جديد قادر على بناء المستقبل ويعزز من قوة الاقتصاد الوطني ويرسخ مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة الأعمال.

وأضاف معاليه: «تم إطلاق برنامج SkillUp Start ليقدم إضافة مهمة لجهودنا الهادفة لتمكين أبنائنا الطلبة من دخول عالم ريادة الأعمال، حيث نعمل من خلاله على غرس الفكر الريادي لدى النشء وجيل الشباب منذ سن مبكرة، وتمكينهم من اكتساب المهارات الأساسية التي تصقل قدراتهم لإنشاء شركات ناشئة افتراضية تحاكي واقع ريادة الأعمال، وتوفير الحلول وفرص التعلم»، مشيراً معاليه إلى أن الجهود الوطنية في هذا الاتجاه مستمرة لصناعة رائد الأعمال الناجح في دولة الإمارات.

وتفصيلاً، يرتكز برنامج SkillUp Start على محورين أساسيين، الأول هو توفير الأنشطة والتدريبات الخاصة بتعلم المهارات الأساسية لريادة الأعمال، وأبرزها مهارات كيفية قيادة فريق العمل وآليات تأسيس الشركة الناشئة، وتعزيز قدراتهم على العمل بروح الفريق الجماعي، إضافة إلى اكتساب خبرات حول تحسين الثقافة المالية للمشاريع الناشئة وإدارتها بكفاءة وجودة عالية. والمحور الثاني يتضمن مسابقة خاصة بأفكار المشاريع الريادية والإبداعية للطلاب المشاركين في البرنامج ودعمها وتطويرها لتصبح مشاريع ريادية ناجحة في المستقبل.

وشهد البرنامج إقبالاً كثيفاً من الطلاب حيث شارك أكثر من 1500 طالب وطلبة على مستوى الدولة من الصفوف الثامن إلى الثاني عشر من كافة الجنسيات، إضافة إلى انضمام المعلمين والمتطوعين. وحصل الطلاب المشاركون على شهادة معتمدة من وزارة الاقتصاد والمنظمة العالمية لتدريب مهارات ريادة الأعمال «Bizworld»، إضافة إلى منح شهادات تكريم للمعلمين والمتطوعين المنضمين للبرنامج، وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة في تدريب وتأهيل الطلاب.

وفيما يخص مسابقة «رواد أعمال المستقبل» ضمن برنامج SkillUp Start، فقد استقبلت وزارة الاقتصاد أكثر من 160 فكرة مشروع ريادي قدمها 500 طالب وطالبة من المشاركين في البرنامج، وصل منها 6 مشاريع إلى المرحلة النهائية، وذلك من خلال معايير مدروسة تحفز الطلاب على تقديم أفكار مشاريع ناجحة، منها صياغة واضحة لفكرة المشروع، والجمهور المستهدف وموقعه الجغرافي، وقابلية المشروع للتوسع والانتشار، والجدوى الاقتصادية وقابلية المشروع للتنفيذ، ومدى فهم الفريق المشارك لمتطلبات التمويل، ومهارات عرض قوية وعالية المستوى، والقدرة على العمل الجماعي.

وفاز في المسابقة فريق «دكان»، والذي حصل على رحلة تعليمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لزيارة أشهر الأماكن الداعمة لبيئة ريادة الأعمال وهي «وادي السيليكون»، وزيارة عدد من مقرات الشركات العالمية، وحضور ورش عمل مشتركة مع نخبة من المستثمرين ورواد الأعمال هناك.

يذكر أن وزارة الاقتصاد كانت قد أطلقت مشروع موطن ريادة الأعمال في نوفمبر 2021، ليشكل منصة وطنية متكاملة تستهدف إحداث نقلة نوعية في منظومة ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات عبر تطوير البيئة الداعمة لها، ومن خلال شراكات استراتيجية هي الأكبر من نوعها بين القطاعين، الحكومي والخاص. ويتضمن «موطن ريادة الأعمال» ثلاثة برامج رئيسية، وهي «أكاديمية بناء مهارات ريادة الأعمال» SkillUp، وبرنامج «أسّسْ في الإمارات» StartUp، و«منصة دعم الشركات السريعة النمو» ScaleUp.

"موطن ريادة الأعمال" يُطلق برنامجاً لتعزيز التحول الرقمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع "هواوي"

- تُقدم «هواوي» من خلال برنامج ScaleUp Digitize خبراتها في توظيف الحلول الرقمية والبيانات الذكية لتعزيز نمو أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 15 شركة صغيرة ومتوسطة سيتم اختيارها للمشاركة في الدورة الأولى من البرنامج.
- البرنامج يمنح الشركات المشاركة قسائم تصل إلى 60 ألف درهم كحوافز وتصرف على تطوير الشركات الناشئة وبالأخص في الحوسبة السحابية.
- يقدم البرنامج للمشاركين 8 جلسات افتراضية عبر الإنترنت للتدريب على تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبيانات الذكية الضخمة والتخزين.
- الوزارة تدعو أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين تنطبق عليهم معايير البرنامج إلى التقدم للتسجيل عبر الرابط:

scaleup-with-huawei/?lang=en/1-https://theentrepreneurialnation.com/module

أخبار وزارة الاقتصاد

أطلق «موطن ريادة الأعمال»، المشروع الوطني التابع لوزارة الاقتصاد والمصمم لإحداث نقلة في منظومة ريادة الأعمال بالدولة إلى مستوى جديد ومنافس عالمياً، برنامج ScaleUp Digitize بالشراكة مع شركة هواوي العالمية، بهدف تعزيز الابتكار والتحول الرقمي للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات، وتطوير بنيتها التحتية الرقمية من خلال إتاحة منتجات وخدمات الحوسبة السحابية والتكنولوجيا، بما يساهم في تسريع نموها وتحويلها إلى شركات كبيرة ومليارية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ويندرج برنامج «ScaleUp Digitize» ضمن مبادرات منصة دعم الشركات السريعة النمو (ScaleUp) التي تعد أحد المسارات الرئيسية الثلاثة لمشروع «موطن ريادة الأعمال».

وتأتي الشراكة في إطار الاهتمام الذي توليه حكومة دولة الإمارات لقطاع ريادة الأعمال باعتباره محركاً رئيسياً للتحول في النموذج الاقتصادي الجديد نحو مزيد من الاستدامة والمرونة والاتجاهات المستقبلية القائمة على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا والرقمنة، وبما يتماشى مع مبادئ الخمسين ويساهم في ترسيخ مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة الأعمال والمواهب والاستثمار في المشاريع الريادية. ودعت وزارة الاقتصاد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التقديم في برنامج «Scale Up Digitize» من خلال موقع «موطن ريادة الأعمال» على الرابط https://theentrepreneurialnation.com/module-1/?lang=en/scaleup-with-huawei

وأوضحت أن معايير التقديم تشمل أن يكون المتقدمون من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة بالفعل، ويعمل بها 10 أشخاص أو أكثر، وتحقق إيرادات أو حصلت على تمويل مرة واحدة على الأقل، وامتلاك الفريق المؤسس الشغف بالتكنولوجيا السحابية المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وسيتم إغلاق التقديم للبرنامج في 20 أغسطس المقبل.

وأعلنت الوزارة أنه سيتم اختيار ١٥ شركة صغيرة ومتوسطة من إجمالي الشركات المتقدمة خلال الدورة الأولى للبرنامج وسوف تحصل كل شركة تم اختيارها على قسائم تدريب سحابية من هواوي تصل قيمتها إلى 60 ألف درهم، وقسيمة هواوي السحابية التي يمكن استخدامها في شراء خدمات الحوسبة السحابية من هواوي والتخزين السحابي والشبكة السحابية وقاعدة البيانات السحابية، إضافة إلى تدريب عملي على تقنيات هواوي كلاود السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الذكية الضخمة.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحميل النشرة يرجى مسح Qr code

مشاريع الخمسين
PROJECTS OF THE 50

الإمارات THE EMIRATES
لا شيء مستحيل
IMPOSSIBLE IS POSSIBLE

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
50
UAE

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد | www.economy.gov.ae | @economy.ae